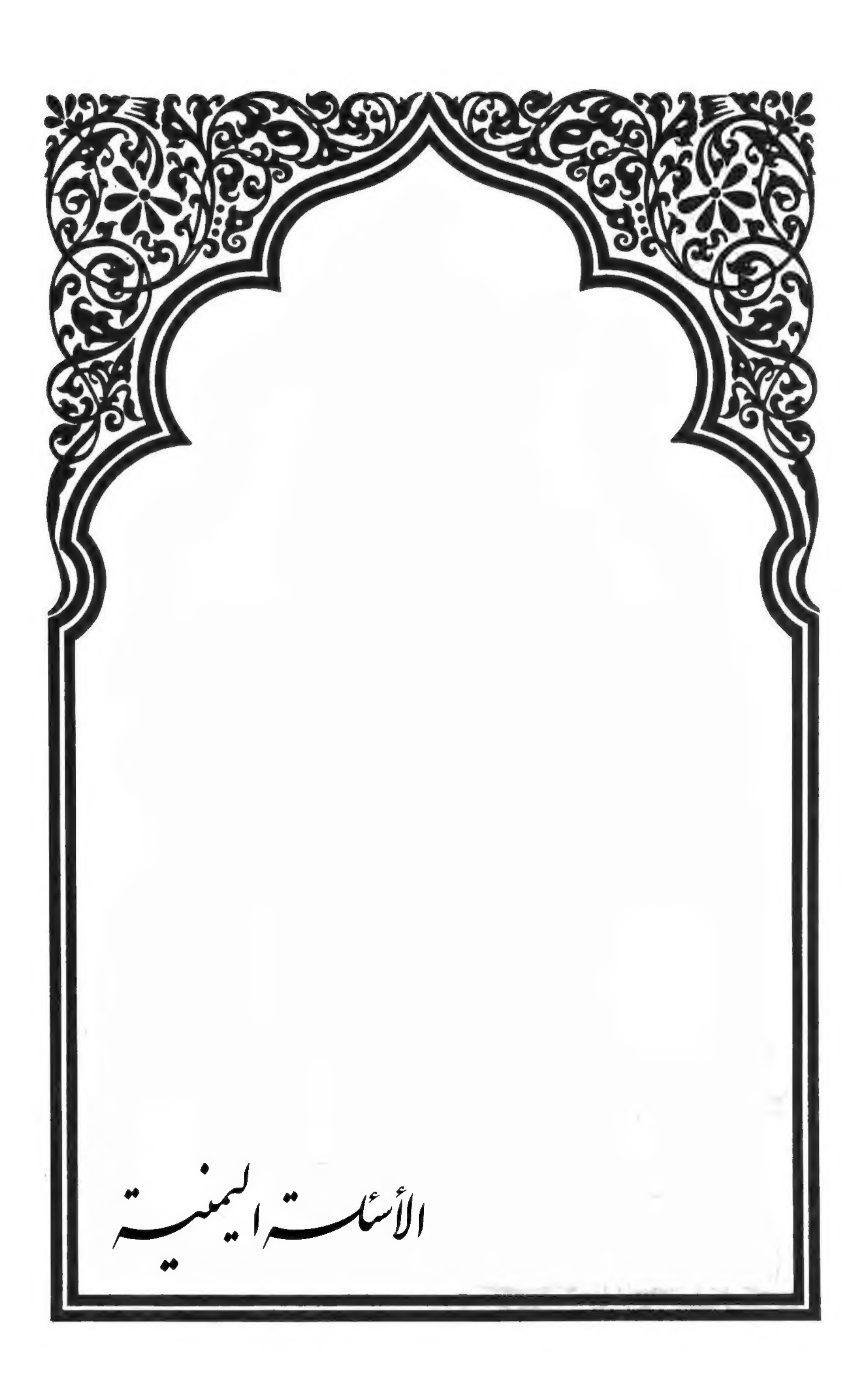
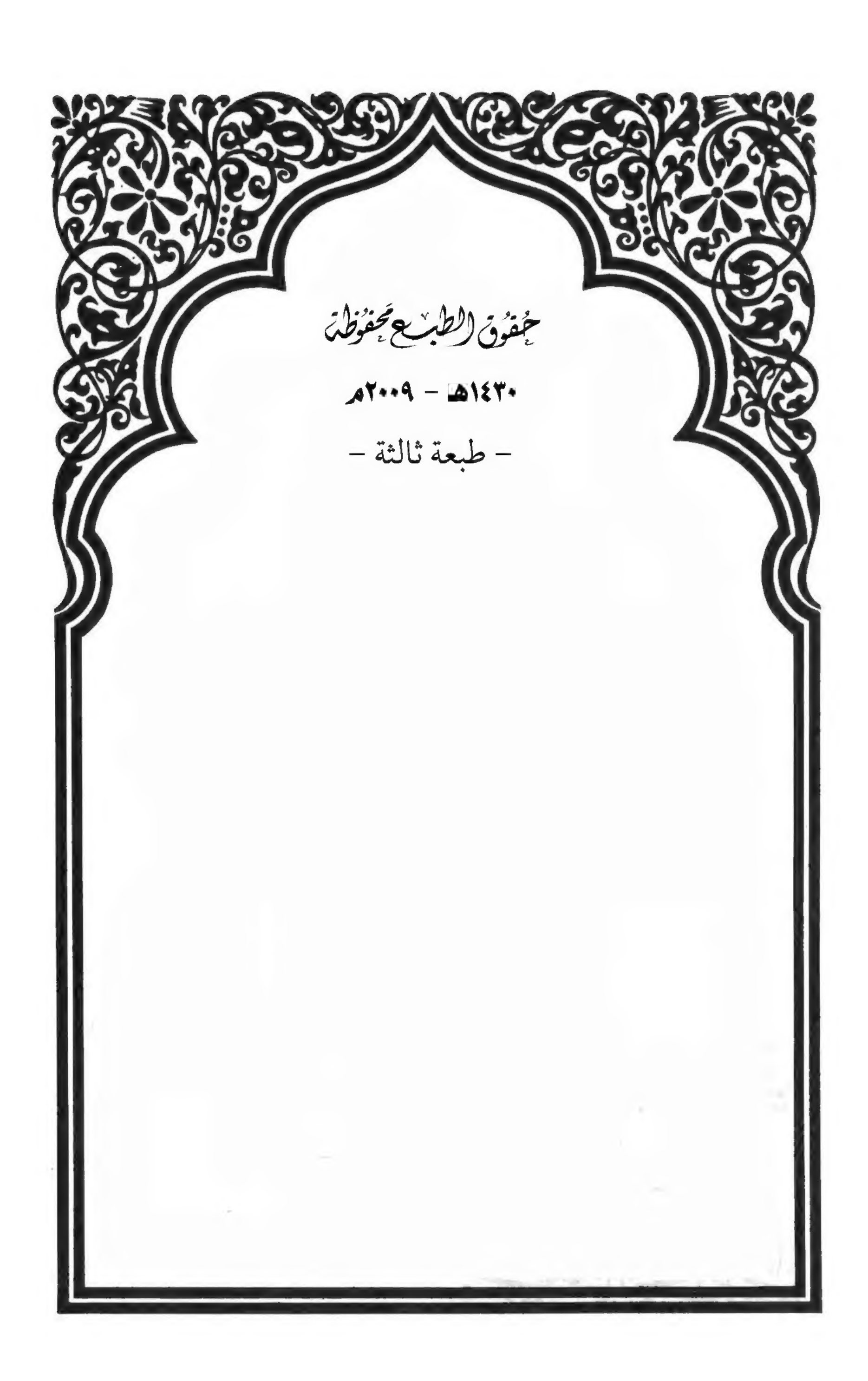
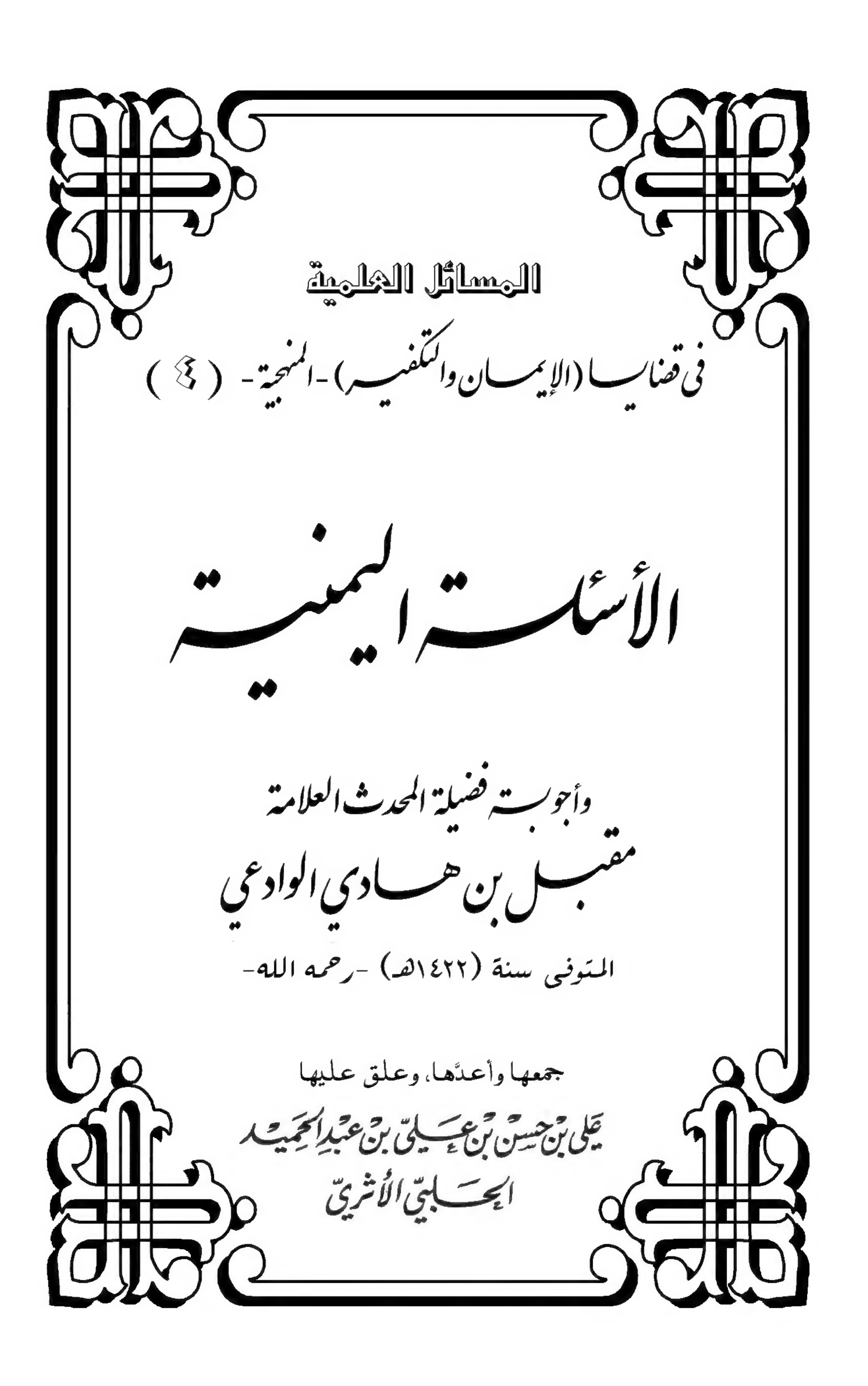

الأسئلة اليمنية



١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

- طبعة ثالثة -



المسائل العلمية

في قضايا (الإيمان والتكفير) - المنهجية - (٤)

الأسئلة اليمنية

وأجوبة فضيلة المحدث العلامة

مقبل بن هادي الوادعي

المتوفى سنة (١٤٢٢هـ) - رحمه الله -

جمعها وأعدّها، وعلق عليها

عليّ بن حسن بن عليّ بن عبد الحميد

الحلبيّ الأثريّ


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إنَّ الْحَمْدَ لله؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، **وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا**، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ له.

وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إلاَّ الله -وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ-.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

فهذه أسئلةٌ علميّة، وأجوبةٌ جليّة -**في مسائلَ مُهِمّةٍ واقِعِيَّة**-؛ نُقدِّمها لأهلِ الحقِّ -**تثبيتاً**-، ونُوجِّهها للمخالفينَ للحقِّ -**تثبيطاً**-.

وكان قد تقدَّمَ بهذه الأَسئِلَةِ إلى **فضيلةِ الشيخ مُقْبِل بن هادي الوادعيِّ** -رحمه الله- **بعضُ طلبتِه، أو الوارِدين عليه؛ وذلك على فَتَراتٍ شَتَّى، وأزمِنة مُتبايِنةٍ.**

ولقد كانت أجوبَتُهُ[1] -رحمةُ الله عليه- مُسَدَّدة، وبالحقِّ مؤيَّدة ... وذلك **بِمَا رَدَّ الله به -على يديهِ- الحقَّ إلى نِصَابِه، والصَّوَابَ إلى أبوابِه**؛ فجزاهُ الله أحْسَنَ ثوابِه.

وهذا الأمرُ دَفَعني -**حثيثاً**- إلى الحرصِ الشّديد على إشاعَتِها بين الناسِ؛ **نَشْراً للحقّ، وهدايةً للخَلْق** -مع ضبطٍ دقيقٍ [2] لها، **وتعليقٍ**

(١) ولقد انتقيتُها -**بِدِقَّةٍ**- مِن عددٍ من كتبِه ومُصنَّفاتِه -رحمه الله-؛ وهذه مواضعُ النّقل منها:

«**إجابة السّائِل**» (ص١١٩ و ٢٨٢ و ٤٨٤ و ٤٩٢)، و «**تُحفة المُجيب**» (ص٩٢ و ٢١٢ و ٢٢٦ و ٢٢٧)، و «**غارة الأشرطة**» (٢/ ٢٩٢ و ٢٩٧)، و «**فضائح ونصائح**» (ص١٠ و ٦٣ و ٦٧ و ١٠٥ و ١٠٩ و ١٥٢ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٧٨).

(٢) ومِمّا ينبغي التّنبيهُ عليها -هُنا-: أنَّ **حِرْصَ** فضيلةِ الشّيخ مُقبِل -رحمه الله- العظيمَ، **وغَيْرَتَه** الشّديدةَ على دين الله -تعالى- (**حَفَزَتْهُ**) لأن يتكلَّمَ بشيءٍ مِن **القُوَّةِ والحَزْمِ** في حقِّ بعض الحُكّامِ، أو الدُّولِ.

وَمَعَ كونِ **جُملةِ كلامِهِ** -رحمه الله- صحيحاً؛ إلاّ أنّي رأيتُ عَدَمَ الإبقاء عليه -هُنا- لِسَبَبَيْنِ:

الأوّل: أنَّ منهجَ الشّيخ -رحمهُ الله-أصلاً- الإعراضُ عن مثل هذا الكلامِ؛ كما سيأتي -هُنا- مِن قولِهِ (ص٢٠٩): «**فلا أنصحُ بالكلامِ في الحُكّامِ**»، وقولِهِ (ص٢٢٦) -في سياق كلامِه عن **حُكم تكفير الحُكّام**-: «فيجبُ علينا أن ندعُو إلى الله -سُبحانه وتعالى- **برفقٍ وَلِين**»..

=

وجيزٍ عليها-؛ أَمَلاً بالله -تعالى- **أنْ يَجْمَعَ** -بِسَبَبِها- **شَمْلَ أَهْلِ السُّنَّة** -مِن **عُموم الأُمَّة**-؛ **لِتَلْتَئِمَ كَلِمَتُهُم، وتتوَحَّدَ جُهودُهُم** -وبِخاصَّةٍ في هذا الزَّمَن؛ **زَمَنِ المِحَنِ والفِتَن**-؛ الذي يَجْهَدُ فيه **الحِزْبِيُّونَ(!) والتّكْفيرِيُّون(!!)** -**للتفريقِ والتشقيق**-ويُحاوِلونَ -بِكُلِّ قُوَّة!-ويجتَهِدونَ!-؛ بُغْيَةَ **رُكوبِ المَوْجَةِ**، واستِغلالِ المَوْقِف! -**تفجيراً وتدميراً**-، وَباسْمِ (الجِهَاد)!!

ولكنْ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾...

= فما صَدَرَ عنه -مِن كلامٍ- **(قد)** يبدو مُخالِفاً هذا المنهجَ-؛ فلا يعدُو أن يكونَ **فَلْتَةً**؛ ناشِئاً عن **غَضْبَةٍ حَقٍّ** -إن شاء الله-.

الثّاني: أنَّ المُخالِفين لمنهجِ الشّيخ -رحمه الله- **العلميِّ الدَّعويِّ العقائِديِّ** -وبخاصَّةٍ في مثلِ هذه الرّسالةِ المجموعةِ-وفي هذه **المسائل الدّقيقةِ**- **قد يتمسَّكونَ** بهاتيكَ الكلمات -**مِن هُنا وهُناك!**-هَوىً-، وَيَنْسَوْنَ -**أو يتناسَوْنَ**- ما **يُناقِضُ** جَذْرَها، **ويُخالِفُ** أَصْلَهَا مِن **حُرِّ الكلامِ، وشريفِ البيانِ**؛ مِن أنّه: «**ليس مِن منهج السَّلَف إثارةُ العَوَامِّ على الحُكَّام**» -كما سيأتي **حَرْفُ كلامِه** -رحمه الله- (ص٢٤٥)-.

ومِن **مقاصِدِ** الشّريعة -العليّة-: **قَطْعُ** الطَّريقِ عليهم، **وإغلاقُ** مثل هذه الأبواب في وجوهِهِم!

وانظُر -للتّوكيد- كِتاب «**الرّحلة الأخيرة لإمام الجزيرة**» (ص١٣٦-١٣٨) -للأخت الفاضلة أمّ سَلَمة السلفيّة-حفظها الله-زوج الشّيخ مُقبلٍ-رحمه الله-.

.... و حَتَّى تَشِعَّ أَنْوارُ **السُّنَّةِ والتَّوحِيد** -مِن جديد- يَداً مِن حَدِيد؛ **تنقُضُ كُلَّ مُنحرفٍ عنيد، وَتُقَرِّبُ كُلَّ بَعيد**؛ لِتَرْبِطَ الحَقَّ -وَأَهَلَه- في سائِرِ البُلدان -شَرْقاً وغَرْباً، شمالاً وجنوباً-: مِن نَجْدٍ والشام -**دَعْوَتانِ كَريمَتانِ مُتكامِلَتان**-؛ إلى العراقِ فَتَطْوان، واليَمَنِ فالسُّودان...

وختاماً:

أسأَلُ الله -العليَّ الأعلى- أن يُوفِّقَ أهلَ الحقِّ لمزيدٍ مِن العِلمِ **والتحقيق**، وأن يهديَ مَن خالفَ الحقَّ للاستقامةِ على **جادّة الطّريق**.

فهذا الحقُّ ليس به خفاءٌ فَدَعْني مِن بُنَيَّاتِ الطريقِ

والله الهادي، وعليهِ توكُّلي واعتِمادي.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين.

وآخِرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمين.

كتبه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبيّ الأثريّ

٢٩ جُمادى الآخِرة/ ١٤٢٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

سؤال١: ما القولُ في شأنِ **الحُكّام**؟

وبيانِ **الموقفِ مِنْهُم**؟

الجواب: مسألَةُ الحاكِم -في هذا الزَّمن- تُعَدُّ **مشكلةً مِن المشكلات**، والشأنُ -كلُّ الشأنِ- المَثَلُ المضروب: (الصَّيفَ ضيَّعْتَ اللَّبَن!)؛ حيثُ **فرَّط المسلمون** في هذا الأمر، وأخلدوا إلى الدُّنيا، وأصبَح الاستعمارُ هو الَّذي يُخطِّطُ لهُم...

فَليس العَيبُ -كُلُّ العيب- هو عيبَ الحُكَّام[1]؛ بل المجتَمعُ المسلِمُ يُعتَبَرُ مُفَرِّطاً؛ وصَدَق الله -سُبحانَه وَتَعالَى- إذ يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

(١) وهذا مَبْدَأُ **الحقِّ** في هذهِ المسألَةِ -**والجواب**-.

فَمَن أدركه: عرفَ الهُدى **والصَّوابَ!**

فالمُجتمَعُ ظالمٌ أخلدَ إلى الدُّنيا، **والحاكمُ ظالمٌ** أخلد إلى المَنصِب.

وَليس السَّبيلُ في هَذا هو ما **ظنَّه** بعضُ النَّاس؛ أنَّها: **الثَّورات، والانقِلاَبات**؛ فَقَد جُرِّبَتِ (١) الثَّوراتُ والانقَلاَباتُ!! فَكانَت سَبَباً لِضَعف المُسلِمين، وَسَبَباً لِهَزيمَة المُسلِمين؛ **فَما أَكثَر ما جُرِّبَت مِن زَمَن قَديم!**

إِذَن؛ ما الواجِبُ عَلَى الدُّعاة إِلَى الله؟ وَعَلَى الإِخوَة المُتَحَمِّسين في شَأن **الحاكِمية**؟!

أَنا أُشَبِّهُهُم بِالشّيعَة (٢) -أَي: المُتَحَمِّسين في شَأن **الحاكِمية**-؛ الشّيعَةُ كَأَنَّ الدّين -كُلَّه- عِندَهُم هو الغُلُوُّ في أَهل البَيت، هَؤُلاَء كَأَنَّ الدّين هو **الثَّوراتُ، والانقِلاَباتُ**، وَسَفْكُ دِماء المُسلِمين!

---

(١) ليست القضيّةُ مُرتبِطَةً -**فقط**- بفسادِ التّجربة!

ولكنّها مُرتبِطةٌ -أيضاً- **بمبدإٍ وافدٍ** على الإسلام والمُسلمين؛ ليس هو مِن الحقِّ في شيء؛ -كما سيأتي- فتنبّه.

(٢) رَحِمَ الله أبا عبد الرّحمن: **كم هو دقيقٌ في نَظَرِه!**

وانظُر -**لمزيدٍ مِن الربطِ والبيان**- كُتُبي: «التّحذير مِن فتنةِ التّكفير» (ص١٤)، و«صيحة نذير» (ص٨٠-٩٥/ سنة ١٤١٧هـ)، و«التّنبيهات المُتوائِمة» ص٥٣٠-٥٣٦).

وَيَنبَغي أَن يَعلَموا: أَنَّه ما مِن شَعب إِلاَّ وَغالِبُ سُكَّانِه مُسلِمون: سوريا، العِراق، الجَزائِر، ليبيا، عَدَن؛ غالِب السُّكَّان مُسلِمون، **وَتَأتي الدَّائِرَةُ عَلَى رُؤوس هَؤُلاَء المُستَضعَفين!**

والله -سُبحانَه وَتَعالَى- قَد أَخَّر فَتحَ مَكَّةَ مِن أَجل أَنَّ بِها أُناساً مِن المُسلِمين[1]؛ فَقال -سُبحانَه وَتَعالَى- في كِتابِه الكَريم: **﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾**.

فَقَد أَخَّـر الله -سُبحانَه وَتَعالَى- فَتحَ مَكَّةَ مِن أَجل بَعض المُسلِمين؛ **فَكَيف والمُجتَمَعاتُ أَكثَرُها مُسلِمَةٌ؟!**

نَعَم؛ إِذا خَرَج الشُّيوعيون وَفي صُفوفِهم مُسلِمون[2]؛ فَإِنَّه يُباح قَتلُهُم -**إِذا كان المُسلِمون الَّذين في صُفوفِهم يُقاتِلون مَعَهُم** -؛ كَما

(١) انظُر «تفسير ابن كثير» (١٣/ ١١١ -طبعة أولاد الشّيخ).

(٢) ومِمّا يُشبِهُ هذهِ المسأَلَةَ -عند الفُقهاء-: (مسأَلةُ التترُّس)؛ ولها ضوابِطُها **المُعْتَبَرة**، وشُروطُها **المُقَرَّرة**.

وليس الشّأنُ فيها ما يُمارِسُهُ -اليومَ- بعضُ **أدعِياء الجِهاد(!)**؛ الّذين **لا يفقهونَ**، ولا يميّزون المصالِح مِن المفاسِد؛ **فيُفْسِدون** وهو يحَسَبونَ أنّهم مُصلِحون**!!**

وانظُر «الموسوعة الفقهيّة» (١٠/ ١٣٦-١٣٨ -الكويتيّة).

قال -سُبحانَه وتَعالَى- في كِتابِه الكَريم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا . إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾.

فالشَّأنُ -كُلُّ الشَّأنِ-: هو التَّعليمُ؛ وَإِلاَّ: فَسَيَتَقَرَّبُ بِدَمِك -أَيُّها الدَّاعي إِلَى الله- الْمُصَلّون الَّذين يُصَلّون **مَعَكَ!** وَرُبَّما الَّـذين يُـصَلّون **خَلفَكَ**[1]**!!**

وَلَقَد **أَحسَنَ** مَن قال:

يا رَبِّ جَوهَرُ عِلـمٍ لَـو أَبـوحُ بِـهِ ... لَقيـل لي أَنـت مِمَّـن يَعبُـد الوَثَنـا
وَلاستَحَلَّ رِجالٌ صـالِحون دَمـي ... يَـرَوْنَ أَقـبَحَ مـا يَأتونَـه حَـسَنا

مَسأَلَةُ الحاكِم -أَيضاً- يَنبَغي -**إِنْ كان مُسلِماً**[2] - أَن نَـدعُوَ الله أَن **يُصلِحَه**، وَأَن يَرزُقَه **البِطانَة الصَّالِحَة**.

وَإِن كـان كـافِراً؛ يَنبَغـي أَن نـدعوَ الله -سُـبحانَه وَتَعـالَى- **أَن يُزَلزِلَ قَدَمَه**.

---

(١) بِسَبَبِ ما يَقَعُ مِن **مفاسِدِ الخُروج**، وَفِتَنِ الـدِّماء، والـبَلاء -**كـأَنَّ العُقـولَ فيها هَبَاء**-!..

(٢) يعني: ولو كان فاسِقاً!

فَمَن أَراد الإِصلاَحَ؛ فَعَلَيه أَن **يُعَلِّمَ**، وَعَلَيه **بِالدُّعاء** أَن يُزَلزِلَ الله -سُبحانَه وَتَعالَى- أَقدامَ أَعداءِ الإِسلاَم.

أَمَّا مَسأَلَةُ التَّوصُّل إِلَى **التَّكفِير** -والحاكِمُ لا يَزال **يُصَلِّي**، **وَيَعتَرِف بِشَعائِر الإِسلاَم**-: فَيَنبَغي لِلمُسلِم أَن **يَبتَعِد** عَن هَذا [1].

وَقَولُه -سُبحانَه وَتَعالَى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾؛ يَقولُ ابن عَبَّاس: هو **كُفر دون كُفر**، أو يُحْمَلُ على ما إذا كان **مُستَحِلاً** [2].

وَأَمَّا كَونُه [3] يُقارَنُ بِالصَّلاَة؛ **فَفيه فارِقٌ**:

الرَّسولُ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**لَيس بَين العَبد وَبَين الكُفر -أَو الشِّرك- إِلاَّ الصَّلاَةُ**» [4].

---

(١) لِخَطَرِهِ على دينِه، وفتنتِهِ في دُنياه.

اللهمّ عافِنا، واعْفُ عنّا...

(٢) وتفصيلُهُ -**مع المُناقَشَة العميقة الدّقيقة**- في «الأسئِلة النَجدِيَّة» -للشّيخ ابن باز-.

(٣) أي: الحُكم بغير ما أنزل الله.

(٤) رواهُ مسلم عن جابر.

أَمَّا الحاكِمُ؛ فالرَّسولُ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**لَعَن الله الرَّاشي والمُرتَشي**»[(١)]، والرَّسولُ-صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**القُضاةُ ثَلاثَةٌ: قاضيان (في النَّار)، وَقاضٍ في الجَنَّة؛ أَمَّا القاضيان اللَّذان (في النَّار)؛ فَأَحَدُهُما: عَرَف الحَقَّ، وَقَضَى بِخِلافِه، والثَّاني: قَضَى عَلَى جَهل، والقاضي الَّذي هو في الجَنَّة: قاضٍ عَرَف الحَقَّ، وَقَضَى بِهِ**» [(٢)].

وأمّا الآيَةُ الَّتي تَدُلُّ عَلَى **تكفير الحاكِم!!** فهُناك آياتٌ دَلَّت عَلَى أَنَّه **لَيس بِكافِر**: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾.

ثُمَّ الحاكِمُ إِذا حَكَم واجتَهَد وَأَخطَأ، وَحَكَم بِغَير ما أَنزَل الله؛ هَل هو **كافِر**؟ أَم **لَيس بِكافِر**؟

لَيس بِكافِر؛ لأَنَّ الرَّسولَ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**إِذا اجتَهَد الحاكِمُ فَأَصاب؛ فَلَه أَجران، وَإِذا اجتَهَد وَأَخطَأ؛ فَلَه أَجر**»؛ عَلَى أَنَّه لا يُسَمَّى: كافِراً إِذا اجتَهد وَأَخطَأ؛ **لَكِنّ هَؤُلاءِ لا يَجتَهِدون!**

---

(١) حديثٌ صحيح؛ انظُر تخريجَه في «غاية المرام» (٤٥٧)، و «إرواء الغليل» (٢٦٢١) -لشيخِنا الألباني-.

(٢) حديثٌ صحيح؛ انظُر تخريجَه في «الإرواء» (٢٦١٣)-لشيخِنا-.

وَيَنبَغي أَن **نَرجِع إِلَى ما قالَه عُلَماؤُنا** -رَحِمَهُم الله- تَعالَى-**عُلَماءُ السُّنَّةِ**-[(١)]:

ما نَأخُذُ هَذِه **العَقيدَةَ الخارِجيَّةَ** عَن مُعتَزِلِيٍّ؛ فَإِنَّ المُعتَزِلَة يَرَون **الخُروجَ عَلَى الظَّلَمَة**.

وَلا نَأخُذُها عَن **خارِجيٍّ**؛ فَإِنَّ الخَوارِج يَرَون **الحاكِمَ الجائِرَ كافِراً**.

نَرجِعُ إِلَى **عَقيدَة أَهل السُّنَّة والجَماعَة**، وَهَكَذا -أَيضاً- إِلَى سُنَّة رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-:

فَفي «الصَّحيحَين» -ما مَعناه- مِن حَديث أَبي هُرَيرَة، أَنَّ النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَآلِه وَسَلَّم- قال: «**إِنَّ بَني إِسرائيل كانَت تَسوسُهُم أَنبياؤُهُم، كُلَّما هَلَكَ نَبيٌّ؛ خَلَفَه نَبيٌّ، وَإِنَّه لا نَبيَّ بَعدي، وَسَيَأتي أُناسٌ يَقولون ما لا يَفعَلون، وَيَفعَلون ما لا يُؤمَرونَ**»، قالوا: يا رَسول الله**!** أَفَلا نُجاهِدُهُم؟ قال: «**لا؛ ما صَلَّوْا**».

---

(١) وأمّا الّذين **لا يحترمون عُلماءَنا**، ولا يُقيمون لهم وَزْناً؛ فهُم أَقَلُّ مِن أَن يُشْتَغَلَ بِهِم، وأدنى مِن أَن يُعْتَبَرَ أمرُهُم.

وَرَوَى الإمام مُسلِمٌ في «صَحيحِهِ»، عَن عَوف بن مالِك -رَضي الله -تَعالَى- عَنهُ-، قال: قال رَسولُ الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-: «**خِيار أَئِمَّتِكُم: الَّذين تُحِبّونَهُم وَيُحِبّونكُم، وَتُصَلّون عَلَيهِم وَيُصَلّون عَلَيكُم، وَشِرار أَئِمَّتِكُم: الَّذي تُبغِضونَهُم وَيُبغِضونكُم، وَتَلعَنونَهُم وَيَلعَنونكُم**»، قالوا: يا رَسولَ الله! أَفَلا نُنابِذُهُم؟ قال: «**لا؛ ما صَلّوْا**».

وَرَوَى البُخاريُّ وَمُسلِمٌ في «صَحيحَيهِما»، عَن ابن مَسعود -رَضي الله -تَعالَى- عَنهُ-، أَنَّ النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- قال: «**إِنَّكُم سَتَرَوْنَ أَثَرَةً وَأُموراً تُنكِرونَها**»، قالوا: فَما تَأمُرُنا يا رَسول الله؟ قال: «**تُؤَدّون الحَقَّ الَّذي عَلَيكُم، وَتَسأَلونَ الله الحَقَّ الَّذي لَكُم**».

هَؤُلاَء **الثَّوريون** [1]: لا تَخلو النَّفسُ مِن **شَهوَةٍ** إِلَى هَذا الأَمر -مِن أَجل المَناصِب-.

والعَمَلُ يَجِب أَن يَكون خالِصاً لِوَجه الله.

ثُمَّ بَعد ذَلِك -أَيضاً-: **هَذِه لَم تَكُن عادَةَ السَّلَف** [2]؛ بَل لَم تَكُن

---

(١) هم -أصلاً- دُعاةُ تكفير، ثمّ تَثْوير، ثمّ تدمير وتفجير!!!

(٢) فَرَبْطُ فسادِ هذا المنهجِ -فقط- بفشل (التّجرِبة): نَفَسٌ مَرَضِيٌّ غيرُ مَرْضِيٍّ؛ فاحْذَرهُ.

مُوافِقَةً لِسُنَّة رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَآلِه وَسَلَّم-؛ فالنَّبيُّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**مَن أَتاكُم وَأَمرُكُم جَميعٌ يُريد أَن يُفَرِّقَ بَينكُم؛ فاضربوا عُنُقَه كائِناً مَن كانَ**» (١)؛ الفِتَن: النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- استَعاذ مِنها.

وَلا يَنبَغي لِلدُّعاة إِلَى الله أَن يَكونوا **دُعاةَ فِتنَةٍ**؛ بَل يَنبَغي لَهُم أَن يَكونوا دُعاةَ **إِصلاَحٍ**، وَدُعاةَ **رَحمَةٍ**، وَدُعاةَ شَفَقَةٍ (٢).

أَمَّا مَسأَلَةُ **كُفر الحاكِم** - إِخواني في الله-:

إِذا كان يُصَلِّي، وَإِذا دَخَل إِلَيه العُلَماء؛ قال: **نَحن نُريد أَن نُطَبِّق الإِسلام** -وَإِن كانوا **يَمْكُرُون** عَلَى العُلَماء(٣)**!**-؛ نَحن نُريد أَن نُطَبِّق الإِسلاَم، وَلَكِنْ لا نَستَطيعُ، **وَسَنَفعَلُ** -إِن شاء الله-**!**

فَأَنت تَحمِلُه عَلَى هَذا، وَتَسعَى في إِصلاَحِ المُجتَمَع، وَتَنبيه المُجتَمَع.

---

(١) رواه مُسلِم عن عَرْفَجَة.

(٢) هذه هي **أخلاقُ أهلِ السنّة** -عموماً-، **وطلبةِ العلمِ** منهُم -خصوصاً-.
وإنّنا -**والله**- لَنَرى -في كثيرٍ مِن الصُّور- خلافَ ذلك مِمّا **يُناقِضُه، ويُغايِرُهُ**.
فالعَوْدَ العَوْدَ...

(٣) يعني: أنَّ لك **ظاهِرَه**، وأمّا **باطنُهُ** فموكولٌ إلى ربِّه؛ ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

أَمَّا مواجَهَتُهُم؛ فَرُبَّما أَنَّهُم -هُم أَنفُسُهُم- يُريدون هَذا! يُريدون أَن يَتَحَمَّس الدُّعاةُ إِلَى الله، وَيَقوموا عَلَيهِم -مِن أَجل أَن **يَحصُدوا** الدُّعاةَ إِلَى الله-!

نَعَم؛ وَلْنَنظُر إِلَى بَعض القَضايا بِمِصر، وَإِلَى بَعض القَضايا -أَيضاً- بِالشَّام -إِلَى غَير ذَلِك-؛ كَيف يَتَحَمَّسُ الحُكَّام؟! وَيَظُنّون أَنَّ الدُّعاة إِلَى الله وُحوش! **وَأَنَّهُم ما يُريدون إِلاَّ الكُرسيّ!**

وَقَد قُلنا لَهُم مِراراً: إِنَّنا لَسنا نَطمَعُ في **كَراسيِّكُم**، وَلَسنا نَحسُدُكُم عَلَى **كَراسيِّكُم**...

أَمَّا الرُّجوعُ إِلَى الله؛ فارجِعوا إلى الله -سُبحانَه وَتَعالَى- لأَنفُسِكُم.

ما يُدريكُم أَنَّ هَذِه **القَلاَقِلَ والزَّلاَزِلَ والفِتَنَ** بِسَبَب **انحِرافِكُم** عَن دين الله؛ رَوَى الحاكِم في «مُستَدرَكِهِ» [1]، عَن عَبد الله بن عُمَر -رَضي الله -تَعالَى- عَنهُ-، عَن النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-، أَنَّه قال: «**يا مَعشَر المُهاجِرين! خَمسٌ أُعيذُكُم بِالله أَن**

---

(١) حديثٌ صحيح؛ انظُر تخريجَه في «السّلسلة الصّحيحة» (١٠٦) -لشيخِنا-. وهو في «سُنن ابن ماجة»؛ فالعزوُ له أَوْلى.

تُدرِكوهُنَّ...»، وَذَكَر: «... **وَما لَم تَحكُم أَئِمَّتُهُم بِكِتاب الله؛ إِلاَّ جَعَل الله بَأسَهُم بَينَهُم**».

هَذِه **الفِتَنُ** المَوجودَةُ : سَبَبُها انحِرافُ الحُكَّام والمَحكومين عَن دين الله، وَرَبُّ العِزَّة يَقولُ في كِتابِه الكَريم: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾.

فَلَو أَنَّه **استَقام** حاكِمٌ مِن حُكَّام المُسلِمين، وَكان صادِقاً في **استِقامَتِه**؛ لأَتاه المُسلِمون مِن جَميع الشُّعوب، وَلاستَطاع أَن يُقيم **أَكبَر دَولَة**.

الشَّأنُ -كُلُّ الشَّأنِ- إِخواني في الله- **أَن يَرجِعَ حُكَّامُ المُسلِمين إِلَى الله**.

فَإِنَّ نَواصي العِباد بيد الله -عَزَّ وَجَلَّ-؛ **لَو رَجَعتُم إِلَى الله واستَقَمتُم**: إِنَّ الله -عَزَّ وَجَلَّ- يَقول في كِتابِه الكَريم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾.

وَقَد أَصبَح المُسلِمون يَكرَهون القَتل والقِتال، يَتَمَنَّون أَنَّ الله يَرزُقُهُم بِحاكِم صادِق في مَقالَتِه؛ مِن أَجل أَن يَنضَمّوا إِلَيه...

وأمّا ما يتعلّقُ بِشَأن **كُفر الحاكِم** -وَما إِذا كان مُكرَهاً-؛ فهو:

إِمَّا أَن يَكون الحاكِمُ **مُحِبًّا** لِلحُكم بِغَير ما أَنزَل الله؛ فَهَذا يُعْتَبَرُ كافِراً ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

وَإِمَّا أَن يَكون **جاهِلاً** -وَلَيس فيهِم أَحَدُ جاهِلٌ[1]-؛ إِذا دَخَلتَ إِلَيهِم تَقولُ: هَذا رَجُل قَد أَصبَح مُتَبَحِّراً في العِلم، **والله المُستَعانُ**.

وَإِمَّا أَن يَكونوا مُكرَهين؛ أَيضاً: **لَيسوا مُكرَهين حَتَّى يَحكُموا بِهَذِه القَوانين**، ما وُضِع السَّيفُ عَلَى الرَّقَبَة، أَو يَتَوَقَّعُ أَن يَحِلَّ بِه أَو بِمالِه أَو عِرضِه ما لا يَتَحَمَّلُه! وَهُم لَيسوا مُكرَهين؛ **لَكِنَّه حُبُّ الشَّرَف والمال**، والنَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**ما ذِئبان ضاريان في زَريبَة غَنَم بِأَفسَدَ لَها مِن حُبِّ الشَّرَف والمال عَلَى المَرء المُسلِم لِدينِهِ**»[2] -أَو بِهَذا المَعنَى-.

وَفِتنَةُ المُلك والرِّئاسَة فِتنَةٌ عَظيمَةٌ.

---

(١) **لا يُعارِضُ** هذا القولُ ما سيأْتي -قريباً- **مِمّا قد يُخالِفُهُ ظاهِرُهُ!** فالمُرادُ بالعِلْمِ -**هُنا**-: العلومُ والمعارِفُ والثّقافات!! وليس علمَ الشّرع الحكيم؛ **فانْتَبِهْ**.

(٢) حديثٌ صحيحٌ؛ انظُر تخريجَه في «هداية الرُّواة بتخريج أحاديث (المصابيح)، و (المِشكاة)» (رقم: ٥١٠٩) -لشيخِنا الألباني-بتحقيقي-.

وَقَد قَرَأنا في التَّاريخ أَنَّ مِنهُم مَن يَقتُل أَخاه، وَمِنهُم مَن يَقتُل أَباه، وَمِنهُم صاحِبَه، وَخُصوصاً الشُّيوعيين؛ الشُّيُوعِيُّ أَوَّل ما يَبدَأ: يُطَهِّر الثّوارَ الَّذين قاموا مَعَه!

والله المُستَعانُ.

أَمَّا مَسأَلَةُ التَّكفيرُ؛ فَلا يَجوزُ لَنا أَن نُكَفّر مُسلِماً إلاَّ أَن نَرَى **كُفراً بَواحاً**؛ كَما في حَديث عُبادَةَ بن الصَّامِت -رَضي الله عَنهُ-: «**بايَعَنا رَسولُ الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- عَلَى السَّمع والطَّاعَة؛ في العُسر واليُسر، والمَكرَه والمَنشَط، وَعَلَى أَن لا نُنازِعَ الأَمر أَهلَه؛ إلاَّ أَن تَرَوا كُفراً بَواحاً عِندَكُم فيه مِن الله بُرهان**»؛ مُتَّفَق عَلَيه[1].

فالواجِبُ عَلَينا؛ هو: السَّمعُ والطَّاعَةُ، وَأَن نَدعُوَ الله -سُبحانَه وَتَعالَى- لَهُم **بِالصَّلاَح، وَنُنكِر كُلَّ شَرّ يَأتون بِه**؛ مِن بُنوك رِبَوية، وَمِن اختِلاَط، وَجَمارِك، وَضَرائِب.

وَأَيُّ شَيء يُخالِف الإِسلاَم نُنكِرُه، **لَكِنَّ الكُفرَ لا نَحكُم عَلَى الإِنسان بِه إِلاَّ إِذا كان مُستَحِلاًّ**، وَيَكون عالِماً غَير مُكرَه، وَيَرَى أَنَّ

(١) وقد تقدَّمَت الأَحاديثُ -الأُخرى- الوارِدةُ في هذا الباب.

حُكم القَوانين مِثلُ حُكم الله أَو **أَحسَن** (١)؛ فَهَذا يُعتبَر **كافِراً**؛ كَما يَقول الله -سُبحانَه وَتَعالَى- في كِتابِه الكَريم: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، وَيَقولُ الله -سُبحانَه وَتَعالَى- في كِتابِه الكَريم: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾.

وَهَذا؛ المُراد بِه: **كُفرٌ دون كُفر**، لا يُحكَم عَلَى الشَّخص في هَذا إِلاَّ إِذا كان يَرَى أَنَّ القَوانين **أَحسَنُ** مِن حُكم الله، أَو **مُماثِلَةٌ** لِحُكم الله **-وَهو عالِمٌ بِهَذا-**.

وَغالِبُ مُلوكِ المُسلِمين وَحُكَّامِهم وَرُؤَسائِهم يُعتبَرون جُهَّالاً(٢) !

فالواجِبُ عَلَى الدُّعاة إِلَى الله: أَن **يَنصَحوا** لَهُم، وَأَن **يُحَذِّروهُم** بَأسَ الله.

والواجِبُ عَلَى الحُكَّامِ -أَنفُسِهِم- أَن يَحذَروا عُقوبَةَ الله،

---

(١) هذه هي **الضّوابِطُ** الشرعيَّة، **والأصولُ** المَرعِيَّة -في هذا الحكم الدّقيق-؛ **فَتَنَبَّهْ**.

وانظُر تعليقي على «الأسئلة الشامِيَّة» (ص٦٣) -لشيخِنا الإمام الألبانيّ -رحمه الله-.

(٢) المُرادُ: **جهلُهُم بالشّرعِ الحنيفِ**؛ وهو الجهلُ الّذي يترتَّبُ عليه -وجوداً وَعَدَماً- **أحكامُ الإسلامِ أو التّكفير**.

وقارن بما تقدّم -قريباً- (ص٢٠).

وَسَبيلُهُم: **أَن يَرجِعوا إِلَى الله -سُبحانَه وَتَعالَى-**، وأَن يَتوبوا إِلَى الله.

فالواجِبُ عَلَى أَهل العِلم، وَعَلَى أَهل الحَلِّ والعَقد: أَن يَأخُذوا عَلَى أَيدي حُكّامِهِم؛ **لَست أَقصُد أَن يُقيموا عَلَيهِم الثَّورات والانقِلاَبات**[1] ! يَقولون لَهُم: نَحن مُسلِمون، وَشُعوبٌ مُسلِمَة، ما نُحَكِّم إِلاَّ كِتابَ الله، بَينَنا وَبَينَكُم كِتابُ الله، **نَحن مَعَكُم عَلَى كِتاب الله، وَعَلَى سُنَّة رَسول الله** -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-؛ فَإِن زِغتُم: **فَضَلاَلُكُم عَلَى أَنفُسِكُم**.

أَمَّا الخُروجُ؛ فَلا نَخرُج عَلَيكُم إِلاَّ إِذا رَأَينا كُفراً بَواحاً[2] **-عِندَنا مِن الله فيه بُرهان-**.

والله المُستَعانُ.

وَإِذا كُنَّا قَد تَكَلَّمنا عَلَى الحُكَّام؛ فَلا يَنبَغي أَن نَترُك الكَلاَم عَلَى

---

(١) **فهذا منهجٌ فاسِدٌ** -على الدّين والدُنيا، وعلى الحُكّام والشّعوب-.

ومِن أَسَفٍ: أنَّ كثيرين (!) لم يُدْرِكوا ذلك -إلى الآن-، ولم يستوعِبوه!

(٢) انظُر كِتابي «**كلمةٌ سواء، في النُّصرةِ والثّناء، على بيان (هيئة كِبار العُلماء)، وفتوى (اللّجنة الدّائمة للإفتاء): في نَقْضِ غُلوّ التّكفير، وذمِّ ضَلالةِ الإرجاء**»؛ ففيه شرحٌ وبيانٌ.

الرَّعايا؛ **الرَّعايا -أَيضاً- لا يَنصَحون لِلحُكَّام**، تَجِد القَبيليَّ والمُـواطِنَ مُستَعِدًّا أَن يُقيم **الثَّورَة والانقِلاَب** لأَتفَه الأَسباب!

ما هَكَذا دينُ الإِسلاَم؛ نَحن مَأمورون **بِالصَّبر**؛ النَّبي -صَـلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول لِلأَنصار: «**إِنَّكُم سَتَجِدون بَعدي أَثَـرَةً، فاصبِروا**»[1]، وَيَقول -أَيضاً- كَما في «الصَّحيحَين» مِـن حَـديث ابـن مَسعود: أَنَّ النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- قال: «**إِنَّها سَتكون أَثَرَةٌ وَأُمـور تُنكِرونَها**»، قالوا: فَما تَأمُرُنـا يـا رَسـول الله؟ قـال: «**أَدّوا الحَقَّ الَّذي عَلَيكُم، وَسَلُوا الله الحَقَّ الَّذي لَكُم**».

والله المُستَعانُ.

فالواجِبُ عَلَى المواطِنين، وَعَلَى الحُكَّام -كُلِّهِم- أَن يُحَكِّموا كِتابَ الله، وَسُنَّةَ رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-؛ **حَتَّـى يَـسودَ الأَمنُ**، وَتَستَقِرَّ الأَنفُسُ القَلِقَةُ، الَّتي قَد أَصبَحَت في فَوضَى لَـيسَ لَهـا إِلاَّ الله -سُبحانَه وَتَعالَى-.

---

(١) مُتَّفَقٌ عليه عن أَنَس.

سؤال٢: هَل تَجوزُ الصَّلاةُ خَلفَ مَن لا يَكفُر بِالطَّاغوت -**رِضىً وَرَغبَةً**-؟

الجواب: إِذا عُلِم أَنَّه **لا يَكفُر بِالطَّاغوت** -رِضىً وَرَغبَةً-؛ فالصَّلاةُ لا تَجوز خَلفَه؛ لأَنَّه يُعتَبَر كافِراً!

لَكِنْ **أَخشَى** أَن تكون **مُخطِئاً** -أَيُّها السَّائِلُ- في مَعنَى (الطَّاغوت)[1]!

الطَّاغوتُ: ما تَجَاوَز بِه العَبدُ حَدَّه؛ فَإِذا حَكَم الحاكِمُ بِغَير ما أَنزَل الله مِن أَجل رِشوَة، أَو مِن أَجل هَوًى؛ **هَذا لا يُعتَبَر طاغوتاً**[2].

لَكِنْ؛ إِذا حَكَم يَرَى أَنَّ حُكمَ القَوانين **مُماثِلٌ** لِحُكم الله! أَو هو **أَحسَنُ** مِن حُكم الله -**وَهو عالِمٌ بِهَذا**[3] -؛ فَهو

---

(١) وَيَقَعُ -ها هُنا-أيضاً-**خَلْطٌ عَظيمٌ جِدًّا** عند كثيرٍ مِن النّاس (!)؛ فيَظُنُّون **أَنَّ كُلّ (طاغوت) كافِرٌ**!!

وليس بلازِم -ألبتَّةَ-.

وعليه؛ فاستِعمالُ كلمة (طاغوت) -فضلاً عن **الإكثار من ذكرِها**!- دون بيان وشرح وتوضيح: قد يُؤدّي إلى ذلك **الخَلْطِ**، **والغَلَط القبيح**؛ فاحْذَر.

(٢) على معنى **التّكفير**؛ فهو -إِذَنْ- فاسقٌ ظالمٌ.

(٣) وهذا **شرطٌ مُهِمٌّ** -غايَةً-.

يُعتبَر **طاغوتاً**[(١)].

وأرجو أنْ لا تَكون قَد فَهِمتَ **فَهماً خاطِئاً** مِن **جَماعَة التَّكفير** -مِن أَهل مِصر-؛ فَهَؤُلاَء طائِفَةٌ مِن **الخَوارِج؛ يُكَفِّرون المُسلِمين** لارتِكاب أَيِّ ذَنب!

إيّاك إيّاك أَن تَكُون قَد تأَثَّرت بِها؛ فَإِنِّي **أَشَمُّ** مِن أَسئِلَتِك أَنَّك قَد تَأَثَّرت بِها -جَزاك الله خَيراً-؛ **يَجِب أَن تَتَنَبَّه لِهَذا!**

جَماعَةُ التَّكفير: في مِصر؛ وانتَشَرَت إِلَى اليَمَن، وانتَشَرَت إِلَى السّودان، وانتَشَرَت إِلَى الكويت، وَإِلَى **السُّعودية**، وَإِلَى جَميع البِلاَد الإِسلاَمية، لَكِنَّها -بِحَمد الله- قَد أَصبَحَت **خامِلَةً** بَعد الانتِشار [(٢)].

أَنصَحُ أَخي في الله: أَن يَقرَأ (**كِتاب الإيمان**) مِن «صَحيح البُخاري» [(٣)]؛ حَتَّى يَعلَم أَنَّ هُناك (**كُفراً دون كُفر**)، وَأَنَّ هُناك (**نِفاقاً**

---

(١) أي: كافِراً؛ **لاستِحلالِهِ**، وتقديمِه -**تفضيلاً**- الحُكمَ **الأرضِيَّ الوَضْعِيَّ** على حُكْمِ الله -تعالى- **مَعَ عِلْمِهِ** به-.

(٢) وإنْ خَرَجَتْ **مِن تحت عباءَتِها** جماعاتٌ أُخرى، **تأخُذُ منها وَتَدَعُ!** وموضعُ الخطر -**الأكبر**- في هذه: أنّها **تُغَرِّرُ** النّاسَ بظاهِرِها، **وتُلَبِّسُ** عليهم بأساليبها...

فظاهِرُها: العِلمُ والسنّة! وحقيقتُها: **الجهلُ والبِدعَة**، والفسادُ والإفْساد -**باسمِ الجِهاد**-!!

(٣) ولي شَرْحٌ على (كِتاب الإيمان) -هذا- عنوانُهُ: «**فتحُ لُباب البيان بشرح**=

دون نِفاق)، وَأَنَّ هُناك **(فِسقاً دون فِسق)**[1].

والله المُستَعانُ.

فَلا أَنصَحُ بِالكَلاَم فِي الحُكَّام[2]، وَلَكِنْ يَجِبُ التَّثَبُّت، **فَلا أَنصَح أَحَداً بِالاصطِدام مَع حُكوماتِهِم.**

وَلَسنا دُعاةَ فِتَن، فالشُّعوبُ مُسلِمَةٌ، والدَّائِرَةُ سَتكون عَلَى رُؤوس المُسلِمين.

وَلا أُجيزُ الثَّوراتِ، والانقِلاَبَاتِ، والخُروجَ عَلَى الحُكَّام[3]، والشُّعوبُ مُحتاجَةٌ إِلَى أَن تَرجِعَ إِلَى الله -سُبحانَه وَتَعالَى-، وَنَواصي

=**(كتاب الإيمان)**»؛ بَنَيْتُهُ على شرح الحافِظ ابن رجب الحنبلي -رحمه الله-عليه-؛ مُتمِّماً نقصَه، وشارحاً غامِضَه، وضابطاً نصَّه، و.. و.. يسّره الله -تعالى-.

(١) انظُر الأحاديث (٢٩و٣٢و٣٣) -مثلاً-منه-.

(٢) **هذا هو منهجُ أهل السنّة، وأصحاب الحديث -الحقّ-.**

وما **خالَفَ** هذا المنهج: فلا يُعْتَبَرُ به، وإنّما يكونُ (فَلْتَةً) **يجبُ** ضبطُها، **وينبغي** حَسْمُها؛ **فتَأَمَّلَ، ولا تتعجَّلْ**...

(٣) لِمَا يحمِلُ ذلك مِن **مُخالفةٍ** لمنهج أهل السنّة -**أوّلاً**-، وللفسادِ العريضِ الناتج عنه -**ثانياً**-.

العِباد بيد الله -سُبحانَه وتَعالَى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾.

سؤال٣: هَل صَحَّ أَنَّ عَبدَ الله بن الزُّبَير خَرَج عَلَى يَزيد بن مُعاوية؟

وَكَيف الرَّدُّ عَلَى (السُّروريين)[1] **-المُستَدِلّين بِهَذِه القِصَّة-؟**

الجواب: بَيعَةُ يَزيدَ بنِ مُعاوية لَم تكُن مَأخوذَةً عَن أَهل الحَلِّ والعَقد.

وَيُعجِبُني ما قالَه بَعضُهُم لِمُعاوية- وَقَد قال مُعاوية: ما رَأيُك في يَزيد؟-، فَقال: إِن تَكَلَّمتُ بِالحَقِّ؛ خِفتُكُم، وَإِن تَكَلَّمتُ بِالباطِل؛ خِفتُ الله.

فَأَنا أَسكُت، **وَلا أَتَكَلَّم بِشَيء.**

وَمِمَّن أَنكَر هَذِه البَيعَةَ[2]: عَبدُ الرَّحمَن بن أَبي بَكر الصِّديق، وَقال:

---

(١) انظُر بحثاً مُهِمًّا -عنهُم- في كشفِهِم!- في «الأسئلة الشاميّة» (ص٣٨) -لشيخنا الإمامِ الألباني -رحمه الله-.

(٢) انظُر «البداية والنّهاية» (١١/ ٤٦٦) -لابن كثير-.

هَذِه بَيعَةٌ قَيصَرِيَّةٌ؛ بِمَعنَى: أَنَّهُم هُم الَّذين يَتَوارَثون المُلك، **وَأَمَّا المُسلِمون؛** فَيُنَصِّبون خَليفَةً: مَن كان أَهلاً لِذَلِك.

والإِمامُ أَحمَدُ -رحمه الله- يَقول في يَزيدَ بن مُعاوية: لا نُحِبُّه وَلا نَسُبُّه، والذَّهَبِيُّ [1] يَقول: إِنَّه رَجُل سوء، وَلَكِنَّه **لا يَبلُغ حَدَّ الكُفر.**

وَقَد خَرَج عَلَيه بَعضُ أَفاضِل الصَّحابَة -الَّذين هُم خَيرٌ مِن يَزيدَ أَلفَ مَرَّة-.

وَلَيس لَهُم حُجَّةٌ في خُروج عَبد الله بن الزُّبَير، وَخُروج الحُسَين -كَذَلِك-؛ فَإِنَّه ارتَكَب كَثيراً مِن المُحَرَّمات، **عَلَى أَنَّ عَدَمَ الخُروجِ والصَّبرَ كان أَولَى.**

سؤال٤: مَن هو المُفتي الَّذي يُستَطاع أَن **تُنشَرَ فَتواه؟**

الجواب: هُناك مُفتونَ مِثلُ **الشَّيخ ابن باز** -حَفِظَه الله-تَعالَى-،

---

(١) انظُر «سير أعلام النُّبلاء» (٤/ ٣٥)، و «تاريخ الإسلام» (٢/ ٧٣١-دار الغرب) -له-.

وانظُر كلامَ **شيخِ الإسلامِ ابن تيميّةَ** -رحمه الله- في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٨٧)؛ **فهو مهمٌّ.**

وَكَذَلِك **الشَّيخ الأَلباني** -حَفِظَه الله- [١]؛ فَهُما اللَّذان يَأنَسُ **طَلَبَةُ العِلم** بِفَتواهُما.

وَلَيس هُناك تَحَجُّرٌ -مِن فَضل الله-؛ فَإِذا ظَهَر لِشَخصٍ [٢] في مَسألَة [٣]؛ فَلَه أَن يُفتي بِها.

والاجتِهادُ قَد يَتَبَعَّض.

وَنَحمَدُ الله -عَزَّ وَجَلَّ-؛ فالنَّاسُ في اليَمَن واثِقون غايَة الوُثوق **بِأَهل السُّنَّة** وَبِفَتاواهُم.

أَمَّا الشّيعَةُ والصّوفيةُ والحِزبيُّون؛ فَقَد أَصبَحوا **أَمواتاً غَيرَ أَحياء**،

---

(١) ونقولُ **-الآن-**: رحمهما الله، ورحمَ الله الشّيخَ مُقبِلاً -وسائِرَ مشايِخنا-.

ووالله؛ قد كانوا **الصّخرةَ الصُّلبةَ** الّتي تتكسّر عليها **الشُّبُهات**، وتتحطّم على صفحتِها **الفِتَنُ والمِحَن**.

.. ولكنْ: ﴿..قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾...

فلعلَّ تلاميذَهم، وأبناءَهم، وأصحابَهم: يحملون -مِن بعدِهِم- **لواءَهُم**، ويُحْيُونَ **طريقَهُم**، ويَثْبُتُون على **مَنهجِهِم**؛ ليسدُّوا -بِذا- ثغرَةً مِن **الثّغراتِ الكثيرةِ** الّتي خَلَّفَها موتُهم وغيابُهم -رحمهم الله-.

(٢) مِن أهل **العِلم** -وطَلَبَتِهِ الجادّين-؛ لا مِن **الدُّهماء والغوغاء!**

(٣) أي: فيما يُخالفُ الدّليلَ -عنده- بوجهةِ نظرٍ **علميّة**.

والفَضلُ في هَذا لله، لَيس هَذا بِحَولِنا وَلا بِقوّتِنا وَلا بِشَجاعَتِنا، وَلا بِكَثرَة مالِنا، وَعِلمِنا، وَلا بِفَصاحَتِنا، وَلَكِنّ هَذا أَمرٌ **أَرادَه الله** -سُبحانَه وَتَعالَى-.

سؤال٥: مَن هو الَّذي يَستَطيع أَن يُكَفِّرَ؟

الجواب: هُم أَهلُ العِلم الَّذين يَستَطيعون أَن يَحكُموا عَلَى الشَّخص؛ بِأَنَّه **إِمَّا مُسلِم أَو كافِر**، اللهمَّ إِلاَّ إِذا كان نَصرانيًّا أَو يَهوديًّا أَو شُيوعيًّا؛ **فَهَذا مَعلومٌ لَدَى المُسلِمين** [1] بِأَنَّهُم كُفَّار.

وَقَد وُجِدَتْ جَماعَةٌ، يُقال لَها: **جَماعَة التَّكفير**، وَهي مَوجودَة في مِصر والسّودان واليمن؛ فَهَذِه الجَماعَةُ تُكَفِّر المُسلِمين بِالمَعصية، **وَلَنا رُدودٌ عَلَيهِم**.

بِالدَّعوَة إِلَى الكِتاب والسُّنَّة **نُبَيِّن ضَلالَهُم**.

والنَّبيُّ ﷺ يَقول: «**أَيُّما امرِئ قال لأَخيه: يا كافِر؛ فَقَد باء بِها أَحَدُهُما؛ إِن كان كَما قال، وَإِلاَّ رَجَعَت عَلَيهِ**» [2].

---

(١) أي: على جميع درجاتهم -علماً وجهلاً-.

(٢) رواه مُسلمٌ عن ابن عُمَر.

فَلا يَجوزُ لِمُسلِمٍ أَن يُكفِّر المُسلِمين.

سؤال٦: هَل الخُروجُ ضِدَّ الحُكَّام مَسموحٌ؟

الجواب: الخُروج ضِدَّ الحُكَّام بَليّةٌ مِن البَلايَا الَّتي ابتُلي بِها المُسلِمون -مِن زَمَن قَديم-.

وَأَهلُ السُّنَّة -بِحَمد الله- لا يَرَوْنَ الخُروجَ عَلَى الحاكِمِ المُسلِمِ؛ لأَنَّ النَّبي ﷺ يَقولُ: «مَن أَتاكُم وَأَمرُكُم جَميعٌ عَلَى رَجُلٍ واحِدٍ يُريد أَن يَشُقَّ عَصاكُم، أَو يُفَرِّقَ جَماعَتَكُم؛ فاقتُلوهُ»[1].

وَيَقولُ النَّبيُّ ﷺ: «إِذا بويع لِخَليفَتَين؛ فاضرِبوا عُنُقَ الآخِرِ مِنهُما»[2].

وَعُبادَة بن الصَّامِت -رَضي الله عَنهُ- يَقول: دَعانا النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَسَلَّم-، فَبايَعْناه، فَقال -فيما أَخَذ عَلَينا- أَن: «بايَعَنا عَلَى السَّمع والطَّاعَة في مَنشَطِنا وَمَكرَهِنا، وَعُسرِنا وَيُسرِنا، وَأَثَرَةٍ عَلَينا، وَأَن لا نُنازِعَ الأَمرَ أَهلَه؛ إِلاَّ أَن تَرَوا كُفراً بَواحاً، عِندَكُم مِن الله فيه بُرهان»[3].

---

(١) تقدّم تخريجه (ص١٧).

(٢) رواهُ مُسلِمٌ عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ.

(٣) تقدّمَ تخريجُهُ (ص٢١).

فالخُروجُ عَلَى الحاكِمِ يُعتَبَر فِتنَةً، فَبِسَبَبِه تُسفَك الدِّماء، وَيَضعُف المُسلِمون.

حَتَّى لَو كان الحاكِمُ كافِراً[١]؛ فَلا بُدَّ أَن يَكون لَدَى المُسلِمين القُدرَةُ[٢] عَلَى مُواجَهَتِه؛ حَتَّى لا تُسفَكَ دِماءُ المُسلِمين؛ فَإِنَّ الله -عَزَّ وَجَلَّ- يَقول: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾.

فَتاريخُ أَهل السُّنَّة[٣] -مِن زَمَنٍ قَديمٍ- لا يُجيزون الخُروجَ عَلَى الحاكِمِ المُسلِم.

---

(١) انظُروا -إخواني- هذا **الفقهَ الدّقيقَ**، وقارِنوه بما يحدُثُ -اليومَ- مِن **تخريق وتشقيق!!** و... باسْمِ (**الجِهاد**)!! و (**الأمر** بالمعروف **والنّهي** عن المُنكر)!!!

ولا على أولئك (!) -بَعْدُ- ما يَتْبَعُ فعائِلَهُم **مِن فِتَنٍ ومِحَن، ومصائِبَ وإِحَن!!** يغرَقُ فيها **المُسلِمون**، بينما مُثوِّروها **فارُّون مُسْتَخْفون!!**

(٢) وَمَن الّذي يُقَدِّرُ وُجودَ هذا، ويُفْتي به:

آلعُلَماءُ الربّانِيُّون؟!

أم **الجَهَلَة** المغرورون؟!

﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾؟!!

(٣) **فَمَن خالَفَهُم**: فإسنادُهُ (**مُنقطِعٌ**) عنهُم! بل (**مُعْضَلٌ**) مِنهُم!!

وَفِي هَذا الزَّمَن: **الخُروجُ عَلَى الحاكِم الكافِر لا بُدَّ أَن يَكون بِشُروط**؛ فَإِذا كان جاهِلاً لا بُدَّ أَن يُعَلَّم، **وَأَلاَّ يُؤَدّي المُنكَرُ إِلَى ما هو أَنكَرُ مِنه**، وَلا تُسفَك دِماء المُسلِمين [١].

سؤال٧: هَل المُسلِمُ مُكَلَّفٌ **بِتكفير النَّاس** -إِذا قالوا مَقالَة الكُفر-؟ وَما الدَّليلُ عَلَى ذَلِك مِن الكِتاب والسُّنَّة؟

الجواب: أَمَّا مَن ارتكَب ما يوجِب كُفرَه؛ كَأَنْ **يَرتَدَّ** إِلَى النَّصرانية أَو إِلَى شُيوعية أَو... أو... **فَهَذا يَكفُر**.

وَأَمَّا مَن ارتَكَب **مُحَرَّماً**، وَيُمكِن أَن **يُؤَوَّلَ** [٢] ما ارتَكَبَه -**كَبَعض الحُكَّام** الَّذين يَستَورِدون **القَوانين الوَضعية** [٣] -؛ فَلا بُدَّ مِن **الشُّروط الثَّلاثَة**:

---

(١) فأين -بالله- هذه (**الشُّروط**)؛ مِن ذلك العَمَل الفاشِلِ **غيرِ المَضْبوط** ؟!؟!

(٢) وهذا مِن **معاذيرِ** أهل السُّنَّة؛ الّذين هُم (**أعرفُ النّاس بالحقّ، وأرحمهُم بالخَلْق**)...

أمّا أولئك -«**الباغونَ للبُرآءِ العَنَت**»!-: فهُم أبعدُ -**وأبعدوا**!- النّاس عن هذا **التّأصيل**، وهذا الفهمِ الجليل.

(٣) **تأمَّلْ**؛ وإيّاكَ أنْ تُحرِّفَ أوْ **تتأوَّل**!!!

أَن يَكون عالِماً.

وَأَلاَّ يَكون مُكرَهاً -وَهُم لَيسوا بِمَكرَهينَ-.

وَأَن يَرَى أَنَّ هَذِه القَوانينَ الوَضعيةَ **مِثلُ** حُكم الله، أَو **أَحسَنُ** مِن حُكم الله؛ كَما يَقول الله -سُبحانَه وَتَعالَى-: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

والإِمام **البُخاريُّ** -رَحِمَه الله- يُبَوِّبُ في «صَحيحِهِ» في **(كِتاب الإيمان)** [1]: باب مَن قال: **إِنَّه كُفر دون كُفر، وَنِفاق دون نِفاق، وَفِسق دون فِسق** -أَو بِهَذا المَعنَى-.

ثُمَّ يَذكُر حَديث أَبي بَكرَة -رَضي الله عَنهُ-، أَنَّ النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- قال: «**المُسلِمان إِذا التَقَيا بِسَيفَيهِما؛ فالقاتِلُ والمَقتولُ في النَّارِ**»[2].

فَشاهِدُ الإِمامِ البُخاريِّ -رَحِمَه الله- لفظَةُ: «**المُسلِمانِ**».

---

(١) انظُر الأحاديث (٢٩و٣٢و٣٣) -منه-.

وراجع ما تقدّم (ص٢٦-٢٧).

(٢) ورواه -أيضاً- مُسْلِمٌ.

وانظُر -**للفائدة**- «السّلسلة الصّحيحة» (١٢٣١) -لشيخِنا-.

وَهَذا مِن **دَقيق عِباراتِه في تَراجِمِه** -رَحِمَه الله-تَعالَى-:

فَرُبَّما أَقرَأُ أَنا وَأَنت الحَديثَ، وَلا نَفطَنُ بِأَنَّ فيه **رَدًّا عَلَى الخَوارِجِ، وَعَلَى المُعتَزِلَة.**

وَلَكِنْ: هو استَنبَط مِن قَولِه: «**المُسلِمانِ**»[1] عَلَى أَنَّهما **ما خَرَجا مِن الدّين،** ثُمَّ ذَكَر قَولَه -تَعالَى-: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾؛ **فَسَمّاهُم: مُؤمِنين.**

وَتَكفيرُ المُسلِمين أَمرٌ عَظيمٌ؛ فَمُحَمَّد بن إِبراهيم الوَزير -عَلاَّمَةُ اليَمَن- يَقولُ في كِتابِه القَيِّم «إيثار الحَقِّ عَلَى الخَلقِ»[2]: «**لأَن تُخطِئ في الحُكم عَلَى كافِرٍ** بِأَنَّه مُسلِم أَهوَنُ مِن أَن تُخطِئ في **الحُكم عَلَى مُسلِم** بِأَنَّه **كافِر**».

فالواجِبُ هو: الاحتياطُ، والبُعْدُ عَن هَذا.

---

(١) انْظُر «فتح الباري» (١/ ١٢٦-١٣١) لابن رجب.

(٢) كما في (ص٤٤٩ -طبعة دار الكُتُب العِلميّة) -منه-.

وقارن برسالتي «**مِن خُطَب الحَرَمينِ الشّريفَيْن؛ في الرّدِّ على الغُلاةِ، والمُكفِّرةِ -ذوي المَيْن-**» (ص٥٣ -طبع دار غِرَاس).

(**تنبيهٌ**): وَقَعَ **خَطَأٌ طِباعِيٌّ** على غِلاف هذه الرِّسالَةِ! هذا تصحيحُهُ.

وَلَكِنْ؛ إِلَى الله الْمُشتكَى... مَع غياب سُنَّة رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-؛ **ظَهَرَت البِدَع، وَظَهَرَت فِرَقُ الخَوارِج**؛ الَّذين يَقولُ فيهِم النَّبيُّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- أَنَّهُم: «**يَقتُلون أَهلَ الإيمان، وَيَترُكون أَهلَ الأَوثان**»[1].

وَيَقولُ -أَيضاً- كَما في «الصَّحيح»[2]- مِن حَديث أَبي سَعيد الخُدْري، وعَلي بن أَبي طالِب-: «**إِنَّهُم يَمرُقون مِن الدّين كَما يَمرُق السَّهمُ مِن الرَّمِيَّة**».

وَيَقولُ -أَيضاً- كَما في «مُسنَد الإِمام أَحمَدَ»[3] - مِن حَديث أَبي أُمامَةَ، وَعَبد الله بن أَبي أَوفَى-؛ إِنَّهُم: «**كِلاَب أَهل النَّار**».

ابتَلَى الله الْمُسلِمين **بِبِدعَة الخَوارِج**، وَهي تُعْتَبَرُ **أَوَّلَ بِدعَة** حَدَثَت في الإِسلاَم؛ لأَنَّ أَصلَها كان مَوجوداً عَلَى عَهد النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-؛ فَقَد جاء ذَلِك الأَعرابيُّ -وَهو ذو الخُوَيْصِرَة-، فَقال: يا مُحَمَّد! أَعطِني؛ فَإِنَّك لا تُعطيني مِن مالِك وَلا مِن مال أَبيك؛ فَقام إِلَيه أَحَدُ الصَّحابَة، وَقال: أَأَقتُلُه يا رَسول الله؟ قال:

---

(١) مُتَّفَقٌ على صِحَّتِه.

(٢) هُوَ قِطعةٌ مِن الحديثِ السّابِقِ -نفسِه-.

(٣) انظُر ما سيأتي (ص٧٨).

«لا؛ إِنَّه يَخرُج مِن ضِئضِئِ هَذا قَومٌ؛ تَحقِرون صَلاتَكُم مَع صَلاتِهِم، وَصيامَكُم مَع صيامِهِم، يَمرُقون مِن الدِّين كَما يَمرُق السَّهم مِن الرَّمِيَّةِ» [١] -أَو بِهَذا المَعنَى-.

وَتَكفيرُ المُسلِمين لَيس مِن صالِح الدَّعوَة الإِسلاَمية [٢].

وَلا يَزالُ المُسلِمون بِخَير -**والحَمدُ لله**- في جَميع البِلاَد الإِسلاَمية؛ **يَتَأَلَّمون مِمَّا يَحدُث مِن حُكَّامِهِم**، والرَّسولُ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**لا تَزالُ طائِفَةٌ مِن أُمَّتي عَلَى الحَقِّ ظاهِرين، لا يَضُرُّهُم مَن خالَفَهُم وَمَن خَذَلَهُم؛ حَتَّى يَأتي أَمرُ الله وَهُم عَلَى ذَلِكَ**» -مُتَّفَق عَلَيه- مِن حَديث مُعاوية-.

وَأَعظَمُ سَبَبٍ في انتِشار هَذِه الفِكرَة الخَبيثَة -وَهي فِكرَةُ التَّكفير [٣]- هو عَدَمُ قيام **العُلَماء** بِالتَّعليم في المَساجِد، وَفي مُجتَمَعات

---

(١) هُوَ قطعةٌ مِن حديث أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ، وعليٍّ -رضي الله عنهُما- المتقدّم -نفسه-.

و«الضِّئضِئُ»: النَّسْلُ والعَقِبُ. «النِّهاية» (ص٥٣٧).

(٢) **فضلاً عن مُخالفتِهِ لأصول الشريعةِ وفروعِها.**

(٣) أي: التّكفيرُ المُنْفَلِتُ؛ غيرُ القائمُ على علمٍ، ولا منهجٍ، ولا مرجعيَّةٍ؛ إلاّ **الجهل، والهوى، والتسرُّع، والغُرور...** =

المُسلِمين؛ فَقَد كان عِندَنا -ها هُنا- مجموعَةٌ **تُكَفِّر المُسلِمين**: مَن شَرِب الدُّخَان؛ فَهو كافِر! وَأَمَّا القاتُ [(١)]؛ فَيُخَزِّنون مَع النَّاس!!!

فَصَعَدنا إِلَيهِم -**والحَمدُ لله**-، وتَكَلَّمنا عَلَى أَحاديث الرَّجاء[(٢)]، وَأَنَّه **لا بُدَّ مِن الجَمع بَين آيات وَأَحاديث الوَعيد، مَع آيات وَأَحاديث الرَّجاء**.

وَقاطَعونا وَقتَ إِلقاء الكَلِمَة! لَكِنْ؛ بَعد أَيَّام بَلَغَني أَنَّهُم قَد أَوشَكوا عَلَى **الانتِهاء**؛ فَقَد عَرَف النَّاسُ أَنَّهُم **مُبتَدِعَةٌ**.

فَأَهلُ البِدَع **يَأخُذون جانِباً مِن الدِّين**، وَيَترُكون جانِباً آخَر[(٣)]؛

= وانظُر -لِزاماً- كِتابي «الدُّرَر المُتلألِئة بنقضِ **الإمام الألباني** (فِريَة) مُوافقتِهِ **المُرجِئة**» (ص٦٥).

(١) وهُوَ نَباتٌ ينبُتُ في بعض البلاد -منها اليَمَنِ- شَرٌّ مِن الدُّخَان!-؛ **يُفَتِّرُ** مَن يتعاطاه -قريباً مِن التّخدير-!

وللشيخ حافظ الحَكَمي -رحمه الله- منظومةٌ في **تحريمه**.

(٢) **ولا يصرفُنا عن حَقِّنا -هذا- والتِزامنا به- اتِّهامُ الغُلاة لنا بالإرجاء!!**

وهُم -**لجهلِهِم، أو حقدِهِم!**- لا يميّزون بين (الرّجاء)، و (**الإرجاء**)!

﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾..

(٣) **صَدَق** -رحمه الله-؛ فقد روى الدّارقُطني في «سننه» (رقم:٣٢) عن=

فَهُم يَأخُذون بِأَدِلَّة **الوَعيد**، وَيترُكون أَدِلَّةَ **الرَّجاء**:

يَقولُ لَك: قال النَّبيُّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-: «**لا يَزني الزَّاني حين يَزني وَهو مُؤمِنٌ، وَلا يَسرِقُ السَّارِقُ حين يَسرِق وَهو مُؤمِنٌ، وَلا يَشرَبُ الخَمرَ حين يَشرَبُها وَهو مُؤمِنٌ**»، **فَنَفَى عَنه الإيمان!** وَقال -سُبحانَه وَتَعالَى-: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾!

فَيَأخُذون بِجانِب الوَعيد، **وَيَترُكون** جانِبَ الرَّجاء:

مِثلَ قَولِه -تَعالَى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾، وَمِثلَ قَولِه -تَعالَى-: ﴿قُلۡ يَـٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، وَمِثلَ حَديثِ: أَنَّ النَّبيَّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- أَخبَرَ أَبا ذَرّ بِأَنَّه: «**يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن قال: لا إِلَه إِلاَّ الله**»، فَقال أَبو ذَرّ: **وَإِن** زَنَى **وَإِن** سَرَق -يا رَسول الله-؟!، قال: «**وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ**»، قال: **وَإِن** زَنَى **وَإِن** سَرَق -يا

=الإمام وكيع بن الجرّاح -قولَه-: «**أهلُ العلمِ** يكتبون ما لهُم وما عليهِم، **وأهلُ الأهواء** لا يكتبون إلاّ ما لهُم».

و (أهلُ العِلم): **هُم أهلُ السنّة -الحقّة-**.

رَسول الله-؟!، قال: «**وَإِن زَنَى وَإِن سَرَقَ**»، قال: **وَإِن** زَنَى **وَإِن** سَرَق -يا رَسول الله-؟!، قال: «**وَإِن زَنَى وَإِن سَرَق رُغْمَ أَنفِ أَبِي ذَرّ**»[1].

فَكان أَبو ذَرّ يُحَدِّث بِهَذا، وَيَقول: **وَإِن** زَنَى **وَإِن** سرَق -رُغْمَ أَنفِ أَبِي ذَرّ-!

فلا بُدّ مِن الجمعِ؛ فكيفَ الجمعُ [بين هذا الحديث، و] بين حديثِ: «**لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمنٌ**»[2] ؟!

إذا كان مُستَحِلاًّ، أو أنَّ الإيمانَ يرتفعُ على رأسِهِ كالظُّلَّةِ، ويبقى معهُ **أصلُ الإيمان**.

وأمّا «**وإن زنى وإن سَرَق**»: **فهُوَ يُعْتَبَرُ مُرتَكِباً لكبيرةٍ، وهو تحتَ مشيئةِ الله**:

فإنْ شاءَ: غَفَر لهُ، وإنْ **شاءَ**: عذّبه بقَدْرِ ذَنبِه.

وإنْ كانَ مُوحِّداً: **فمآلُهُ الجنّة**.

فالقَصدُ: أَنَّ عُلَماءَنا -رَحِمَهُم الله- أَخَذوا بِأَحاديثِ وَآياتِ الوَعيد، وَأَخَذوا -أَيضاً- بِآيات وَأَحاديث الرَّجاء:

---

(١) رواه الشّيخان عن أبي ذرٍّ -رضي الله عنهُما-.

(٢) رواه الشّيخان عن أبي هُريرة -رضي الله عنه-.

فَلَم يَكونوا مُرجِئَـةً مُبتَدِعَـةً؛ فَيَقولـون: القَـولُ كـافٍ! وَيُـؤَخَّر العَمَلُ [١] !!!

وَلَم يَكونوا **كالمُعتَزِلَة والخَوارِجِ**؛ الَّذين يَتَوَصَّلون إِلَى الحُكـم عَـلَى المُسلِمين بِالنَّار!!

بَل صاروا **وَسَطاً** [٢] -كَما جاءَ في كِتاب الله، وَفي سُـنَّة رَسـول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-.

***سؤال٨*: (مَـن لَم يُكَفِّـر الكـافِرَ؛ فَهـو كـافِرٌ)**؛ هَـل هَـذِه قاعِـدَةٌ صَحيحَةٌ؟

وَمَنِ الكافِرُ الَّذي إِذا لَم يُكَفِّره المُسلِمُ يُعتَبَرُ كافِراً؟

***الجواب*: القاعِدَةُ لَيسَت بِصَحيحَة!** لأَنَّ تارِكَ الصَّلاَةِ قَد اختَلَـف فيه أَهلُ العِلم؛ فالإِمامُ أَحمَدُ، وَجَمعٌ مِن العُلَماء، يَرَون أَنَّه كافِرٌ، **وَبَقيـةُ**

---

(١) نعوذُ بالله -تعالى- مِن **الضلالِ وأهلِه**، ومِن كُلِّ **مُنحرِفٍ وجهلِه**.

فأهلُ السنّةِ والجماعةِ -أبداً- **مُخالِفون** لهذه الأهواء، فكيف **يُغمَزون** بها -**ويُنْسَبون** إليها-، وهمّ أشدُّ الناس **إنكاراً** لها، **وردًّا** عليها؟!

(٢) الوَسَطَ الحقَّ العَدْلَ؛ تَبَعاً **لِلحُجَجِ والبيِّنـات**، وبعيـداً عـن **الاصـطِلاحاتِ المُشْتَبِهات!!**

الأَئِمَّة[1] لا يَرَون أَنَّه كافِرٌ، فَلَم يَقُل الإِمام أَحمَد: أَنتَم أَيُّها القائِلون بِأَنَّه لَيس بِكافِر: كُفّارٌ!

لكِنْ؛ مَن لَمْ يُكَفِّر الكافِرَ؛ فَهو كافِر: إِذا لَمْ يُكَفِّر النَّصرانيَّ، وَلَمْ يُكَفِّر اليَهودَ، وَلَمْ يُكَفِّر الشُّيوعيين **الَّذين قَد عُلِمَ**[2] أَنَّهُم يُعَظِّمون ماركسَ وَلينينَ؛ **بَل رُبَّما يَعبُدونَهُما!** وَيَقدَحون في كِتاب الله، وَفي سُنَّة رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-، وَفي النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-، وَيَقولون: إِنَّ الدّين أَفيونُ الشُّعوب! وَيُنكِرون المَعاد... إِلَى غَير ذَلِك؛ **فَمَن لَمْ يُكَفِّرْهُم؛ فَهو كافِر.**

وَهَكَذا؛ فَقَد نَختَلِف أَنا وَأَنت في **مَسأَلَة الحاكِم**[3]؛ **أَحَدُنا يَقول**: إِنَّه كافِرٌ! **والآخَر يَقول**: إِنَّه لَيس بِكافِر؛ فَلا يُقال: أَنت كافِرٌ؛ لأَنَّك ما كَفَّرت فُلانًا، فَقَد تَكون المَعلوماتُ مُتَفاوِتَةً، فَرُبَّما تَكونُ لَدَى

---

(١) **جمهورُ أهلِ العلمِ على عدم التّكفير؛ إلاّ بالتّفصيل.**
بل إنّ ثمّةَ قولاً مشهوراً -**للإمام أحمد**- فيه عدمُ التّكفير -أيضاً- إلاّ بالتّفصيل.
وانظُر «الإشراف» (٣/ ٢٦٩-٢٧٣ -المكتبة التجاريّة) لابنِ المُنذِر.

(٢) أي: **ليس بمجرّد انتِسابهم!** فقد يجهلون، ولا يعلمون؛ فَيُبَيَّنُ لهُم، وتُقْطَعُ المعذرةُ عنهُم.

(٣) **واقِعاً**؛ وإلاّ: فهُوَ **ليس اختِلافاً مُعتَبَراً -شَرْعاً-**؛ فانظُر -لبيانِ وجهِ ذلك- «الأسئلة النّجديّة» -كاملةً-.
نَعَمْ؛ لا يُكَفَّرُ المُخالِفُ -**وإن كان قولُهُ بابَ ضلالٍ**-!

[الأولِ] مَعلوماتٌ عَن الحاكِم لَيسَت لَدَى الآخر، فَذَلِك يَحْكُمُ عَلَيه بِأَنَّه مُسلِم؛ لأَنَّه لَيس لَدَيه مَعلوماتٌ كافيةٌ، وَذاك يَحكُمُ عَلَيه بِأَنَّه كافِر؛ لأَنَّه مُطَّلِع عَلَى أُمور توجِب كُفرَه.

وَعَلَى كُلٍّ؛ فَمَسأَلَةُ التَّكفير: **يَجِبُ عَلَى المُسلِم أَن يَبتَعِدَ عَنها، وَأَن يَدعُوَ إِلَى الله -سُبحانَه وَتَعالَى- بِرفق وَلين**[١]، وَهي [٢] مَكيدَةٌ مِن قِبَل أَعداء الإِسلاَم؛ فالحُكوماتُ رُبَّما تَفرَحُ بِمِثل هَذا؛ حَتَّى تُسَوِّغَ مَوقِفَها إِذا ضَرَبَت الدُّعاةَ إِلَى الله، **وَتَقول: إِنَّهُم تكفير!!**

فَيَجِبُ عَلَينا أَن نَدعُوَ إِلَى الله -سُبحانَه وَتَعالَى- بِرِفْقٍ وَلِينٍ، وَلا يَكونُ هَذا الأَمرُ **سَبَباً لِلفُرقَة**؛ فَأَنت رَأَيتَ أَنَّ الحاكِم كافِرٌ، وَأَخوك لا يَرَى هَذا -لِما تَقَدَّم مِن تَفاوُت المَعلومات-؛ فَلا يَكون هَذا [٣] **سَبَباً**

---

(١) وهذا هو **منهجُ مشايخنا الكِبار** -رحمهم الله-.

أمّا مَن دونهم مِن (**الصِّغار**): فلم يجلِبوا على الأُمَّةِ إلاّ الوَيْلَ و**الصَّغَار**...

وما راءٍ كَمَنْ سَمِعَا!!!

(٢) أي: **الغُلُوُّ في التّكفير** -وبخاصّةٍ تكفيرَ **الحُكَّام**-.

(٣) أي: الاختِلاف في تكفيره، ولكنْ؛ **بشرط** أنْ يكونَ ذلك صادِراً عن **وجهةِ نَظَر علميّة -محضة-**؛ لها حضورُها، وَلَها قُوَّتُها؛ حتّى تنقَطِعَ الشُّبهَة، وتَظْهَرُ الحُجّةُ -**أوّلاً**-.

ومِن غيرِ أنْ يَكُونَ ذلك الاختلاف **باباً لفتنةِ الأُمَّةِ**، وطريقاً لإيقاعِها في المِحَنِ المُدْلَهِمَّة -**ثانياً**-.

أمّا **المُخالِفون** لمشايخِنا -اليومَ- فجلُّهُم (!) **جَهَلَةٌ، مُكابِرون**، مُعْرِضون؛ **لا**=

لِلفُرقَة والاختِلاَف والتَّقاطُع.

فَقَد أُخبِرتُ أَنَّ جَماعَة التَّكفير -بِمِصر- كـانوا إِذا دَخَـل مَعَهُـم الشَّخصُ، ثُمَّ خَرَج؛ **رُبَّما يَغتالونَه، أَو يَقتَحِمون عَلَيه بَيتَه، وَيَضرِبونَه، أَو يَقتُلونَه**...

وَصَـدَق النَّبـيُّ -صَـلَّى الله عَلَيـه وَعَـلَى آلِـه وَسَـلَّم- إِذ يَقـول: «**يَقتُلون أَهلَ الإِيمان، وَيَترُكون أَهلَ الأَوثانِ**» [1].

وَقَد انتَشَرَتْ هَذِه **الجَماعَـةُ الخَبيثَـةُ** في باكِستَان -في هَـذا الـزَّمَن الأَخير!- بَعد أَن **خَمَلَت** بِمِصر، وَأَصبَحَت لا قيمَـة لَهـا، وانتَـشَرَت كَذَلِك في الجَزائِر، وَفي الكويت، وَفي السّودان، بَعد أَن كانَـت خامِلَـةً في عُقر دارِها بِمِصر!

وَمَتَى تَزولُ هَذِه الجَماعَةُ؟!

=**يقبلون حقًّا، ولا يرتضون عِلْماً**.

فالرّاجِحُ -**لا غَيْرَ**- أنّ هذه المسألةَ **القولُ فيها واحِـدٌ**، وأنَّ المُخَـالِفَ فيهـا **بعيـدٌ** عن الحقِّ والسنَّةِ والعِلْمِ...

ولم يَرْتَضِها سماحةُ الـشّيخ ابـن بـاز -رحمـه الله- **مـسألةَ خِـلافٍ سُـنِّيٍّ**؛ فـانظُر «الأسئلة النجديّة» -كاملةً-.

(١) تقدّم تخريجه (ص٣٧).

إِذا بَقي **العُلَماءُ** في المَساجِد، وَبَيَّنوا لِلنَّاس أَحكامَ هَذِه الجَماعَةِ.

وَلا يَنبَغي أَن تُستَثار عَلَيهِم الحُكوماتُ[١]؛ بل الّذي يَنبَغي: أَن يَقومَ أَهلُ العِلم بِالدَّعوَة إِلَى الله والبَيان.

وَسَتَذوبُ[٢] **هَذِه الجَماعَة** -إِن شاء الله- كَما ذابَتْ في مِصرَ وَفي اليَمَن، والله المُستَعانُ.

وَبَعد:

فَنَنصَحُ إِخوانَنا أَن يَسأَلوا أَهلَ العِلم عَمَّا يَحدُثُ: **فَإِذا حَدَث تَكفيرٌ، أَو أَيُّ شَيءٍ**؛ فَيَنْبَغي أَن يَسأَلوا **الشَّيخَ ابنَ باز، وَالشَّيخَ الأَلبانيَّ** -وَمَن جَرَى مَجراهُما مِن عُلَماء السُّنَّةِ[٣] -، وَرَبُّ العِزَّة يَقولُ في كِتابِه

---

(١) لأنّه قد **يختلطُ** -بسبب ذلك!- **الحابِلُ بالنّابِل**، وقد لا يتميّزُ -في هذا الخِضَمِّ!- **الحَقُّ مِن الباطِل**...

(٢) **وقد ذابت -فِعلاً-!**

وإنْ كانت قد (**فرّخت!**) -بعدَها- جماعاتٍ وجماعات!!

ولا بُدَّ -بإذنِ الله- **أن يذوبوا**: إن لم يَؤوبوا؛ **ويتوبوا**...

(٣) هؤلاء **الأئمّةُ الكِبارُ** -عند جُلِّ أولئكَ **الجهلة** المتحمّسين الفارِغين!- **مُرجئة!** أو: عُملاء!! أو: ليسوا مرجعيّة!!!

وهم -**والله**- أحقّ بها، وأهلُها.

الكَـريم: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾؛ يَـسأَلون عَـن هَـذا الأَمر: هَل يوجِب **كُفـراً** أَم لا؟ وَعَـن هَـذِه **الجَماعَـة** الَّتـي ابـتُلي بِها المُسلِمون في آخِر الزَّمَن؟

وَقَد جاء في «الصَّحيحِ»، أَنَّه: «**سَـيَخرُج أَقـوامٌ في آخِـر الزَّمـان، تَحقِرون صَلاَتَكُم مَع صَلاَتِهِم، وَصِـيامَكُم مَـع صِـيامِهِم...**»، وَذَكَـر الخَوارِج -أَو بِهَذا المَعنَى-.

وَفي لَفظَةِ: «**في آخِر الزَّمانِ**»؛ لَعَلَّ الله -سُبحانَه وَتَعـالَى- ابتَلاَنـا بِهِم، **وَأَصبَحوا حَجَر عَثرَة!**

وبِحَمدِ الله الشَّبابُ المِصريُّ قَـد اسـتَيقَظ، **وَنَبَـذَ هَـذِهِ الأَفكـارَ**، وَتاب إِلَى الله -سُبحانَه وَتَعالَى- بَعدَما تَيَسَّر لَهُم **الاختِلاَطُ بِالمَشايِخ والعُلَماء** -بَعد ما كانَت **دَعوَةُ التَّكفير** سائِدَةً بِمِصر-.

وَسَـتَذوبُ -**إِن شـاء الله**- **دَعـوَةُ التَّكفـير** مِـن باكِستان، وَمِـن الجَزائِر، وَمِن الكويت، وَمِن جَميع الـبِلاَد الإِسـلاَمية **إِذا انتَـشَرَتْ**[1] **سُنَّةُ رَسولِ الله** -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-.

---

(١) اللهمّ أَعِنّا، ولا تُعِنْ علينا.

سؤال٩: نَسمَعُ -هَذِه الأَيَّامَ- كَلِمَةً تُقال؛ وَهي: تَكَلَّمتُم في **شِرك القُبـور!** وَتَرَكتُم **شِركَ القُصور** (١)؛ فَماذا تَعني هَذِه الكَلِمَةُ؟!

وَهَل يَجِبُ عَلَى طُلاَّب العِلمِ التَّحَدُّثُ والتَّحذيرُ مِن هَذا **الشِّرك؟**

وَما **مَقصَدُ** مَن يُدَندِن بِهَذا في الوَقت الحاضِر؟

الجواب: الحَمدُ لله رَبِّ العالَمين، وَصَلَّى الله وَسَلَّم عَلَى نَبيِّنا مُحَمَّـدٍ، وَعَلَى آلِه وَأَصحابِه -أَجمَعين-.

وَأَشهَد أَنْ لا إِلَه إِلاَّ الله -وَحدَه لا شَريك لَه-.

وَأَشهَد أَنَّ مُحَمَّداً عَبدُه وَرَسولُه.

أَمَّا بَعد:

فَشِركُ القُبورِ مُنتَشِرٌ في جَميع الأَقطـار الإِسـلاَمية، لا يَخلـو مِنهـا بَلَدٌ، **حَتَّى أَرضُ الحَرَمَين؛** فَقَبرُ رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَـلَى آلِـه وَسَلَّم- يُعتَقَد فيه! وَيُرمَى بِالأَوراقِ مِن الشَّبابيك الَّتـي عَـلَى القَـبر!

---

(١) انظُر مقالاً لي -في ردّ هذه الشبهةِ-نَفْسِها-بعنوان: (**الشّركُ بين القُبورِ والقُصور!**)-: في رسالَتِنا «**الأَصالة**» (العدد الثالث، ص١٨، تاريخ ١٥/ شعبان/ ١٤١٢هـ).

فَتِلك تَقُول: يا رَسول الله! لَيس لي وَلَد فَأَعطِني وَلَداً! وَآخَرُ يَشكو نَكَباتٍ أَلَمَّت بِه! وَآخَر! وَآخَر!

فالأَمرُ -كَما يَقولُ الصَّنعانيُّ -رَحِمَه الله- في كِتابِه «تَطهير الاعتِقادِ»[1]-: **ما مِن بَلَد إلاَّ وَلأَهلِها وَثَن يُعبَد!!**

فَلا تَجِدُ بَلَداً مِن **بِلاَد المُسلِمين** إلاَّ وَفيها قُبورٌ مُشَيَّدَةٌ؛ يُستَغاثُ بِها وَيُذبَحُ عِندَها، وَيُطلَب مِنها ما لا يَنبَغي أَن يُطلَبَ إلاَّ مِن الله -عَزَّ وَجَلَّ-.

وَهَذِه الشِّركياتُ **دَخيلَةٌ عَلَى دين الإِسلاَم**، والقائِمون بِهَذِه الخُرافات والمُبتَدَعات هُم: الشِّيعَةُ، والصّوفيةُ -وَمَن سَلَك مَسلَكَهُم-.

وَرَبُّ العِزَّة يَقولُ في كِتابِه الكَريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلۡمَطۡلُوبُ﴾.

وَيَقولُ -سُبحانَه وَتَعالَى-: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا

(١) (ص٢٥-طبع دار الخُلَفاء).

يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ . إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾.

والنَّبيُّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- أَمَر عَليَّ بن أَبي طالِبٍ: **أَلاَّ يَدَعَ قَبراً مُشرِفاً إِلاَّ سَوَّاه**، وَلا تِمثالاً إِلاَّ طَمَسَه. رَواه مُسلِمٌ.

وَأَمَرَ بِتَسوِيَةِ القُبورِ -مِن حَديث أَبي مَرْثَدٍ الغَنَوي- [1].

وَنَهَى أَن يُبنَى عَلَى **القُبور**، وَأَن تُجَصَّص. رَواه مُسلِم -مِن حَديث جابِر بن عَبد الله-.

وَفي «صَحيح مُسلِم» مِن حَديث جُندُب، يَقول النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-: «**أَلا وَإِنَّ مَن كان قَبلَكُم كانوا يَتَّخِذون القُبورَ مَساجِدَ؛ أَلا فَلا تَتَّخِذوا القُبورَ مَساجِدَ؛ فَإِنّي أَنهاكُم عَن ذَلِكَ**».

وَفي «الصَّحيحَين» -عَن عائِشَة -رَضي الله عَنها-، قالَت: قال رَسولُ الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّمَ-: «**لَعنَةُ الله عَلَى اليَهود والنَّصارَى؛ اتَّخَذوا قُبورَ أَنبيائِهِم مَساجِدَ**».

وَفي «الصَّحيحَين» -أَيضاً- عَن أُمِّ سَلَمَةَ وَحَفصَةَ، أَنَّهُما ذَكَرَتا

---

(١) رواه مُسْلِمٌ.

لِرَسول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- كَنيسَةً رَأَتاها في الحَبَشَة، وَما فيها مِن الصّور، فَقال: «**أُولَئِك شِرار الخَلق عِند الله؛ إذا مات فيهِم الرَّجُلُ الصَّالِحُ -أَو العَبدُ الصَّالِحُ- بَنَوْا عَلَى قَبرِه مَسجِداً، وَصَوَّروا فيه تِلك الصّورَ**».

فَتَشييدُ القُبور وَرَفعُ بِنائِها سَبَبٌ لِعِبادَتِها، **وَهو يُعتَبَرُ مُنكَراً**، والنَّبيُّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**مَن رَأَى مِنكُم مُنكَراً؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بيدِه، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِلِسانِه، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِقَلبِه، وَذَلِك أَضعَفُ الإيمانِ**»[1]:

فَمَن استَطاع أَن يُسَوّي تِلكُم القُبور، وَأَن يَهدِم تِلك القُبور؛ فَعَل[2]، وَمَن لَم يَستَطِع؛ فَعَلَيه أَن يُنكِرَ بِلِسانِه، فَإِن لَم يَستَطِع فَبِقَلبِه.

أَمَّا شِركُ القُصورِ؛ فَأَعظَمُ النَّاس إِنكاراً لَه هُم أَهلُ السُّنَّة[3].

---

(١) رواه مسلمٌ عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ.

(٢) **بضوابِطِها الشرعيّة، وأُصولها المرعيّة**... بحيث لا يكونُ فِعلُهُ كَحالِ مَنْ يُريد أن يُطِبَّ زُكاماً؛ فيُحدِثَ **جُذاماً**!!

(٣) ولا يلزمُ مِن وُقوعِ إنكارِهم -هذا-وحُصوله- **التّشويشُ والتّهويشُ**؛ اللّذانِ **تعيشُ** عليهما (!) بعضُ الجماعاتِ والأحزابِ، ولا **تجِدُ** أَنْفُسَها (!) إلا فيهِما...

وَيَعني بـ **(شِرك القُصور)**: الحُكَّامَ الَّذين يَحكُمون بِغَير ما أَنزَل الله؛ فَإِنَّ الله -عَزَّ وَجَلَّ- يَقولُ في كِتابِه الكَريم: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، وَيَقولُ -سُبحانَه وَتَعالَى-: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾، وَيَقولُ -سُبحانَه وَتَعالَى-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾.

فَأَهلُ السُّنَّة أَعظَمُ إِنكاراً لِهَـذِه الأُمـور، وَلَكِـنَّهُم يُنكِـرون هَـذِه الأُمور **عَلى بَصيرَة**، وَغَيرُهُم يُنكِــرُها **عَلَى جَهل** -حَماسَةً بِدون نَظَر إِلَى العَواقِب-!

فَنَحن نُنكِرُ هَذِه الأُمورَ، وَلا **نُشَجِّعُ عَلَى الثَّـورات والانقِلاَبـات**[1]؛ لأَنَّها ما صارَت ثَورَةٌ وَلا انقِلاَبٌ مِن صالِح الإِسلاَم والمُسلِمين، لَكِـنْ يَخسَرُ المُسلِمون رِجالَهُم وَأَعمارَهُم وَأَموالَهُم، وَتَخرَبُ دورُهُم، ثُمَّ يُـؤتَى بِعَلمانيٍّ بَدَل العَلماني، أَو يُؤتَى بِشُيوعيٍّ بَدَل الـشُّيوعي، أَو يُـؤتَى بِبَعثـيٍّ بَدَل البَعثي، وَرُبَّما تَفَضَّلوا (!) وَأَتَوْا بِعَلمانيٍّ بَدَل شُيوعي!

(١) هذا هو الأصلُ: **تطبيقٌ للشّرعِ**، بغيرِ **مُخالفةٍ للشّرع**.
أمّا أولئك؛ **فَيَخْلِطون**، ويَخبِطون!

أَمَّا الثَّوراتُ والانقِلاَبـاتُ عَـلَى الحُكَّـام -الَّـذين هُـم في الـدِّيار الإِسلاَمية-؛ **فَهَذِه لَيسَت سَبيلَ الإِصلاَح!**

وَسَبيلُ الإِصلاَح هو تَعليمُ المُسلِمين كِتابَ رَبِّهِـم وَسُـنَّةَ نَبـيِّهِم، وَتَعليمُهُم سيرَةَ النَّبي -صَـلَّى الله عَلَيـه وَعَـلَى آلِـه وَسَـلَّم-؛ وَسـيرَةَ صَـحابَتِه، وَمـا صَـبَروا عَلَيـه مِـن الفَقـر، والعُـرْيِ، والخُـروج مِـن الأَوطان، والأَمراض الوَبائيّة الَّتي حَـصَلَت لَهُـم في المَدينَـة -بَعـدَما هاجَروا[1]-.

فَهَكَذا يَنبَغي أَن نُرَبّي شُـعوباً قَريبَـةً مِـن الـصَّحابَة -وَمـا أَظُنُّنـا نَستَطيع! -**لَكِنْ؛ وَلَو قَريبَةً مِن الصَّحابَة!**

فَيَجِبُ أَن نَعرِفَ مُجتَمَعاتِنا؛ فَبَعـضُ الدَّعَوات تَبني دَعَواتِها عَـلَى **الخَيالاَت والأَوهام**، وَعَلَى التَّلبيس عَلَى المُجتَمَع، يَنقُلون النَّـاس مِـن **كِذبَةٍ إِلَى كِذبَة أُخرَى!**

(١) كما في «الصّحيحَيْنِ» عن عائِشة.

وبوّب الإمامُ ابنُ كثيرٍ في «البداية والنِّهاية» (٤/ ٥٤٧-ط. دار هَجَر): «**فـصلٌ**: فـيما أصـاب المُهـاجِرين مِـن حُمّـى المدينـة -رضي الله عـنهم، أجمعـين-، وقـد سَـلِمَ الرّسولُ ﷺ منها -بحولِ الله وقوّتِه-، ودعا الله، فأزاحَها عن المدينةِ».

فَعُلِم مِن هَذا: أَنَّ أَهلَ السُّنَّةِ مِن أَعظَم النَّاس إِنكاراً لِشِرك القُصور.

وَهِيَ كَلَمِةٌ شَيطانيةٌ؛ اخْتَرَعَها إبليسُ!

سؤال ١٠: ما قَولُكُم في طالِب عِلم يُرغِّب الطَّلَبَةَ المُبتَدَئين في قِراءَة «**في ظِلاَل القُرآنِ**»[1]، وَإِدخالِه إِلَى مَنازِلِهم، فَلَمَّا اعتَذَر طالِبٌ بِأَنَّهُم مُبتَدِئون لا يَستَطيعون التَّمييز بَين **الغَثِّ والسَّمين**، وَبِما عِند المُؤَلِّف مِن (**وَحدَة الوُجود**)[2] ! احتَجَّ عَلَيهِم بِقِراءَتِهِم لِكِتاب «فَتح الباري»، وَ«شَرح مُسلِم»، وَ«رياض الصَّالِحِينَ» **بِأَنَّها كُتُبٌ فيها أَخطاء!** فَكَيف تَقرَءون تِلك الكُتُب، وَلا تَقرَءون ذَلِك الكِتاب؟!

---

(١) للكاتِب **سيّد قُطب!**

وهو مِن الكُتُبِ المبنيَّةِ -ولِلأَسَفِ- على **خلافِ منهج أهل السنّة**، والقائِمَة على **الغُلُوِّ** في الدِّين، والمؤسَّسَةِ على العقائِدِ **الفاسِدة**، والآراءِ **المُنحرِفَةِ** -عياذا بالله-.

ومع ذلك؛ فإنَّ لهُ انتِشاراً كبيراً بين **العوامّ**، وعَدَدٍ ليس بالقليلِ من **الخواصِّ**(!)؛ وما ذلك إلاّ بسبب الدّعايات **الحزبيّة**، والإعلام **السّياسيّ!**

(٢) هِيَ مِن **العقائِدِ الصوفيّةِ الفاسِدَة**؛ الّتي تجعَلُ كُلَّ ما تراه مِن الخَلْق هُو عَيْنَ الخالق!

نعوذُ بالله مِن الضّلالِ وأهلِه.

وَأَجاب عَن قَولِهِم: عِندَه (وَحدَة الوُجود)؛ بِأَن قال: **وَماذا بَعد ذَلِك؟!** -وَكَأَنَّه لا يَرَى ذَلِك **قادِحاً!**-.

فَهَل تَصِحُّ مِنه تِلك الأَعمال:

١- تَرغيبُ الطَّلَبَة في قِراءَة ذَلِك الكِتاب.

٢- مُساواتُه بَين الإِمامَين النَّوَوي وابن حَجَر، وَبَين صاحِب ذَلِك الكِتاب -في **الخَطَإ في المُعتَقَد**، والمَنزِلَة العِلمية-؟

الجواب: أَمَّا كِتابُ «الظِّلاَل»، وَكِتاباتُ سَيِّد قُطب-رَحِمَه الله-؛ **فَإِنَّنا نَنصَحُ بِعَدَم قِراءَة كُتُبِه؛ لأَنَّ بَعضَ جَماعَة التَّكفير** -وَبَعضَ الشَّبابِ- صاروا مِن جَماعَة التَّكفير **بِسَبَب عِبارات سَيِّد قُطب** -رَحِمَه الله-**!**

وَسَيِّد قُطب يُعتَبَرُ أَديباً، **وَلا يُعتَبَر مُفَسِّراً!!**

فَـ «تَفسيرُه» تَفسيرُ شَخصٍ عاش في الإِلحاد-**بِاعتِرافِه**[١] **!**- إِحدَى عَشرَة سَنَةً، **فَكَيف يَكون ذَلِك** «التَّفسير»**؟!**

وَلَكِنَّ الدِّعايات مِن قِبَل **الإِخوان المُفلِسين**[٢]؛ فَهُم الَّذين

---

(١) والاعتِراف (سيِّد) الأدِلَّة!

فكان ماذا؟!

(٢) يعني فضيلتُهُ -رحمةُ الله عليهِ-: جماعةَ الإخوان المُسلمين -**الحزبيّة**- الّتي=

يَرفَعُون الشَّخصَ -وَلَو كان لا يُساوي بَصَلَةً!-؛ مِثل: قال **الدُّكتور!** وَكَذا **يا دُكتور!!**

وَهو ثور [(١)]، **وَلَيس بِدُكتور!!**

وَعِند أَن كُنَّا في الجامِعَة الإِسلاَمية -**حَتَّى وَلَو كُنتَ مُبَرِّزاً في العِلم**- يُقال لَك: هَل قَرَأتَ كُتُبَ: «الله»، «الرَّسول»، «الإِسلام» -لِسَعيد حَوَّى[(٢)]- ؟

فَإِذا قُلتَ بِأَنَّك: لَم تَقرَأه؛ يَقولون: **لَيس عِندك شَيء مِن العِلم!**

وَإِنَّني أَحمَدُ الله؛ فَقَد أَقبَلَ طَلَبَةُ العِلم عَلَى **العِلم النَّافِع**.

وَأَسأَلُ الله العَظيم أَن يَحفَظ أَخانا **رَبيعَ بن هادي**[(٣)]؛ إِذ بَيَّن **عَقائِد**

=أسّسها حَسَن البنّا -قبل أكثر مِن **سبعين عاماً**-!

والوقائعُ -فِعلاً- قد أَثْبَتَتْ إفلاسَها، وفشلَها، وَزَبَدَها...

(١) هذا مِن باب التّشبيهِ الّذي (**يستحقُّه!**) بعضُ المستكبِرين -**المُكابِرين**-؛ مِن أُولئك النَّفَر **الحِزْبِيِّ المتعصِّب البغيض** -غيرِ الأمين-!!

(٢) **حزبِيٌّ إخوانِيٌّ، صوفِيٌّ أشعريٌّ، مُتعصِّبٌ مذهبيٌّ!**

... إنّها إحدى الكُبَر!!

(٣) جزاهُ الله خيراً، وزادَهُ من فضلِه.

وَلِكُتُبِهِ -حفظه الله- **دَوْرٌ كبيرٌ جِدًّا** في التّعريف بِحقيقةِ (سيّد قطب)، والتّحذير مِن أفكاره **المُنحرفة الغالية**... =

سَيِّد قُطب، وَما فيها مِن **الانحِراف**.

وَكَذَلِك رَحِم الله أَخانا عَبد الله بن مُحَمَّد الدُّوِيش المُحَدِّث الحافِظ -الَّذي ما رَأَت عَيناي مِثلَه في الحِفظ-؛ فَإِنَّ في كِتابِه «**المَورِد العَذب الزُّلاَل في بَيان أَخطاء الظِّلاَلِ**» أَشياءَ كَثيرَةً مِن **أَخطاء سَيِّد قُطب**.

فَسَيِّد قُطب **لا يُعتَبَر مِن المُفَسِّرين؛ وَلا مِن المُبَرِّزين**؛ بَل هو شَخصٌ بِه حَماسَةٌ لِلإِسلاَم -**عَلَى غَير بَصيرَة**-!

وَنَنصَحُ الإِخوَة بِالرُّجوع إِلَى «**تَفسير ابن كَثير**»؛ الَّذي يَقول فيه الشَّوكانيُّ [1] -رَحِمَه الله-: و«**تَفسيرُه» مِن أَحسَن التَّفاسير**، إِن لَم يَكُن أَحسَنَها.

= وأقولُها -**صَراحةً**-: قد كُنْتُ إلى فترةٍ -ليست بعيدةً (جِدًّا)-**قبل سنواتٍ!**- **مُتعاطِفاً** (كغيري!) مَعَ سيِّد قُطب، **ومُتلمِّساً** له بعضَ المعاذير (!)؛ إلى أنْ ظَهَرَتْ كتاباتُ فضيلةِ الشيخِ ربيع -حفظه الله- الفاحِصَةُ-، **وَتأَمَّلْتُها**، ورأيتُ حُجَجَهُ **ضِدَّه**، ورُدودَه **عليه**... **والحقُّ أحقُّ أنْ يُتَّبَعَ**.

ولا يَعْنِي هذا -بداهةً- أنِّي أُوافِقُهُ في كُلِّ شيءٍ**!**

(١) في كتابِهِ «البدر الطالِع» (ص١٦٨-١٦٩/ طبعة دار الفكر-دمشق).

وَيَقول السُّيوطي في «طَبَقات الحُفَّاظِ»: إِنَّ «تَفسير ابن كَثير» مِن **أَحسَن** التَّفاسير.

فَـ«**تَفسيرُ ابـن كَثـير**» هـو تَفـسيرُ القُـرآن بِـالقُرآن وَالأَحاديـث النَّبَوية، وَبَيان صَحيح السُّنَّة مِـن سَـقيمِها، وَمَعلولِهـا مِـن سَـليمِها، وَتَزييف القَصَص الإِسرائيلية.

وَهَكَذا أَنصَحُ بِقِراءَة تَفاسير سَلَفِنا؛ مِثل: «تَفـسير ابـن جَريـر»، وَ«تَفسير البَغَوي»، والمَوجود مِن «تَفسير ابـن أَبي حـاتِمٍ»، وَ«تَفـسير ابن مَردَوَيه»؛ **فَفيها الخَيرُ الكَثيرُ**.

وَلا نَحتاجُ إِلَى «الظِّلاَلِ»؛ فَنَخشَى أَن نَقَعَ فِي الضَّلاَل!

وَإِن كُنتَ **لا بُدَّ**[1] قارِئاً؛ فَأَنصَحُ بِقِراءَة ما كَتَبَه الأَخ عَبد الله بـن مُحَمَّد الدويش، وَما كَتَبَه الشَّيخ رَبيع بن هادي -حَفِظَه الله-.

وَأَمَّـا مُـساواتُه بِالإِمـام النَّـوَويِّ وابـن حَجَـر؛ فـالنَّبيُّ

(١) وَلِماذا؟! **وما المُلْجِئُ إليهِ؟!**

فما فيه مِن حقٍّ: هو موجودٌ **عند عُلمائِنا وأئمَّتِنا** -ولله الحمدُ-.

وما ليس عندهُم -**مِمّا قد يكونُ عنده!**-: فأغلبُهُ **ليس هو مِن الحقِّ في شيء!!**

-صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**إِذا لَم تَستَحِ؛ فاصنَع ما شِئتَ**» (١).

وَما كُنتُ أَظُنُّ أَن **يَتَجاسَر أَحَدٌ** أَن يُساوِيَ (٢) **سَيِّد قُطب** بِالحافِظ ابن حَجَر؛ الَّذي خَدَم السُّنَّة خِدمَةً لَيس لَها نَظير، وَكِتابُه «فَتح الباري» يُعتَبَرُ خِزانَةً عِلميةً، وَيُعتَبَر مَكتَبَةً مُستَقِلَّةً.

فالقَومُ مُلَبِّسون، وَسَتَنكَشِفُ هَذِه التَّلبيسات.

وَنَقولُ لَهُم: ارْبَعُوا عَلَى أَنفُسِكُم؛ فَقَد لَبَّسَتِ القاديانيَّةُ، والتِّيجانية، والشّيعَة، والصّوفية، والباطِنية، والجَهمية، والمُعتَزِلَة، ثُمَّ انكَشَف تَلبيسُهُم، وَأَنتُم -بِحَمد الله- قَد انكَشَف تَلبيسُكُم وَأَنتُم أَحياء!!

وَالمُقارَنَةُ بَين **سَيِّد قُطب** وَبَين الحافِظ **ابن حَجَر** والنَّوَوي (٣)

---

(١) رواه البُخارِيُّ.

(٢) **أو يقيس!!**

وهذا القياسُ **الفاسِدُ**؛ لا نزالُ نسمعُهُ -**إلى الآنِ**- مِن بعض المتعصِّبَةِ **الأغمار**، والجَهَلَةِ **الأغرار** -هداهُم الله-.

(٣) مَعَ -التنبُّهِ **والتّنبيهِ**- إلى ما عندهما -رحمهما الله- مِن بعضِ **أخطاءٍ ومُخالفات**؛ وبخاصّةٍ في باب (**توحيد الأسماءِ والصّفات**) -في العقيدة-.

لكنْ -كيفما كان الأمرُ- هُما من **العُلماء**، وهو (!) ليس مِن العُلماء! **ولا قريباً منهُم!!**

-كَما قيل-:

فَأَين الثُّرَيَّا وَأَين الثَّرَى وَأَين مُعاويةُ [١] مِن عَليّ

سؤال١١: كَثُر الكَلاَمُ في أَوساط الشَّباب: فُلاَن يَرَى **البَيعَة**، وَفُلاَن لا يَراها؛ فَلا تَسمَعْ لَه، وَلا تُجالِسْه!

فَما هي **البَيعَةُ**؟

وَما شُروطُها؟

وَهَل يَجِبُ عَلَينا القيامُ بِها؟

الجواب: **البَيعَةُ** تَكون لإِمام قُرَشي، يَرضَى بِه أَهلُ الحَلِّ والعَقد، أَو يَفرِضُ نَفسَه.

وَإِذا وَثَب عَلَيها غَيرُ قُرَشي، **واستَتَبَّ لَه الأَمر**، وَطَلَب **البَيعَة**؛ فَلا بَأس أَن يُبايَعَ لَه.

أَمَّا هَـذِه الجَماعـاتُ الَّتـي **فَرَّقَـت** المُـسلِمين، **وَشَـتَّتَت** شَـملَهُم، **وَأَضعَفَتْ** قواهُم؛ فَهي **مُحتاجَةٌ إِلَى الإِنكار عَلَيها**، لا البَيعَة لَها [٢] !

---

(١) المُرادُ: المُفَاضَلَةُ -لا غَيْرُ-.

(٢) ومِن أوائِلِ ما أَلَّفْتُ -ولله الحمدُ-: رسالتي «**البيعة بين السُّنَّة والبِدعة**»=

وَقَد تَقَـدَّم: أَنَّ تَقسيمَ المُسلِمين إِلَى **جَماعـات** يُعتَـبَر **بِدعَـةً مِـن بِدَع العَصر**.

وَقَـد أَلَّـف في **تَعَـدُّد**[1] **الجَماعـات** القَرضـاويُّ، وَكَـذَلِك عَبـد الوَهَّاب الدَّيلَمي، وَعَقيل المَقْطَري، وَصَلاَح الصَّاوي:

=**عند الجماعات الإسلاميّة**» -وهِيَ مطبوعةٌ قبـل نحوِ **عشرين عاماً**-؛ وهي في إنكـار هذه **البيعات الحِزبيّة المُبتدِعَة**-.

(١) أي: في تجويزها، وإباحتِها.

ولي رسالةٌ -والحمدُ لله- عنوانُها: «**الدّعوة إلى الله بين التجمُّع الحِـزبيّ والتّعـاوُن الشرعِيّ**» -في ردِّ **التحزُّبِ**، ونقضِه-؛ **فلْتُنْظَر**.

وكُلُّ هؤلاءِ المذكورين: **مُنحرِفون عن منهج السَّلَف، ودعوة الكُتَّاب والسنَّة**.

وأمّا **أخونا المَقْطريُّ**: فظنُّنا به -إنْ شاءَ الله- أن **يرجِـعَ** إلى الـصّواب، وأن **يعـودَ** إلى الحقّ- وفّقه الله-.

وكنتُ قد نَصَحْتُ الأخَ المَقْطَرِيَّ **-وبعضَ إخوانِهِ-** لَمَّا زارونا في **عمّان**-قبل عِدَّة سَنَواتٍ- بِعَدَمِ البُعدِ عن الشّيخ مُقْبِل -ومُناقَضَتِه-، بـل **بالمُواصـلةِ وَإِيَّـاه، والقُـرْبِ منه، والائتلاف معه**.

ولا أزالُ **مُتَذَكِّراً** قولي لهُم: إنَّ بقاءَكُم واستِمْرارَكُم مع الشّيخ مُقبِل **-ولـو عـلى الخطأ الّذي تَرَوْنَه (!) مِنه**- خـيرٌ مِـن بُعـدِكُم عنـه، ومُخـالفتِكُم لـه؛ فلـم تتخرّجـوا -عِلميًّا- إلاّ به، ولم تُعْرَفوا -بين **النّاسِ**- إلاّ بسببِه...

ولكنْ!!!

فَأَمَّا **صَلاَح الصَّاوي**؛ فَهو **خَليفَةُ سَعيد حَوَّى**[1]؛ لأَنَّ سَعيد حَوَّى قَد مات، **وَماتَت دَعوَتُه**، فَهُم لا **يَنفُخون** الشَّخصَ **إلاَّ إِذا كان مَعَهُم**، وَيَحتاجون إِلَيه!!

فَيا **صَلاَح الصَّاوي**: سَتَموتُ، وَتَموتُ كُتُبُك، وَتَموتُ دَعوَتُك، **فاتَّقِ الله**؛ فَقَد كُنتُ أَعرِفُك رَجُلاً صالِحاً؛ **فَما هَذا البَلاَءُ الَّذي حَصَل لَك؟!**

فالبَيعَةُ تُعتَبَرُ بِدعَةً.

---

(١) نَعَم؛ **هُوَ كذلك!**

لكنَّ صلاح الصّاوي أوسعُ عِلْماً مِن (سعيد حوّى)، وأعْرَفُ بالنُّصوصِ منه -**مَعَ بُعْدٍ عَنِ التصوُّفِ والتّمشْعُر!**-؛ وهذا -مِن جِهةٍ- يجعلُهُ **أشَدَّ تَلْبيساً (!!)** على المُحِبِّين لِمنهج السَّلَف، والرّاغِبين بدعوةِ أهل السنّة... **فيغترُّون به، ويتأثّرون** بشبهاتِه..

أمّا (سعيد حوّى): **فانكشف حالُهُ، وعُرف أمرُهُ!**

وكم كنتُ أتمنّى (!) أنْ **أتفرّغ** لِكُتبِ صلاحِ الصَّاوي؛ لِكشفِ **خوافيها**، ونَقْضِ **ما فيها** -ممّا يُخالِفُ **الحَقَّ**، ومنهجَ **السّلَف**-!!

ولعلَّ بعضَ الإخوة طلبةِ العلمِ -**الجادّين**- يَنْهَدُ لِهَذِهِ المُهَمّة **المهمّة**...

ولْيَكُن اسمُ الكِتاب -المأمولِ به-: «**الكاوي لِمُخالفاتِ صلاح الصّاوي!**» -يسّره الله-.

وَقَد يَقولُ قائِلٌ: الله -عَزَّ وَجَلَّ- يَقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ﴾؛ فكَيف تَقولون: **إِنَّ البَيعَة بِدعَةٌ؟!**

هَذِه البَيعَةُ: **لِلنَّبيِّ** -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-، **وَللإمام القُرَشي**؛ كَما قال النَّبي -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-: «**مَن مات وَلَيس في عُنُقِه بَيعَة؛ مات ميتَةً جاهِلِيَّةً**»[1].

فَهَذِه البَيعَةُ تَكونُ للإمام القُرَشي، أَو غَيرِ قُرَشيٍّ وَثَب عَلَيها، واستَتَبَّ لَه الأَمرُ -**صَوناً لِدماء المُسلِمين**-.

وَقَد يَسأَلُ شَخصٌ، **فَيَقولُ**: فَإِذا كُنتُ قَد بايَعتُهُم؛ فكَيف المَخرَجُ -**وَقَد عَرَفتُ الحَقَّ**-؟

فالمَخْرَجُ: إِن كانوا أَخَذوا عَلَيك يَميناً: **كَفِّرْتَ**؛ لأَنَّ النَّبي -صَلَّى

---

(١) رواه مُسلمٌ في «صحيحه» عن ابن عُمَر.

وقد أورَدَهُ **شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ** -رحمه الله- في «السّلسلة الصّحيحة» (٩٨٤)، وعلّق بقولِه:

«اعلَمْ أنَّ هذا الوعيدَ -المذكورَ- إنّما هو لمن لم يُبايع **خليفةَ المُسلمين**، وخَرَجَ عنهُم، وليس كما يتوهّمه البعضُ: **أنْ يُبايعَ كُلُّ حِزْبٍ رئيسَه**؛ بل إنَّ هذا هو **التّفريقُ المنهِيُّ عنه** في القرآنِ الكريم».

الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**مَن حَلَف عَلَى يَمين، فَرَأى غَيرَها خَيراً مِنها؛ فَلْيَأْتِ الَّذي هو خَيرٌ، وَلْيُكَفِّرْ عَن يَمينِهِ**»[1].

وَإِن لَمْ يَأخُذوا عَلَيك يَميناً؛ **فالبَيعَةُ تُعْتَبَر لَغواً**، والنَّبيُّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**مَن أَحدَث في أَمرِنا هَذا ما لَيس مِنه؛ فَهو رَدّ**»[2]؛ **فالإنكارُ عَلَى مَن دَعا إِلَى البَيعَة، لا مَن تَبَرَّأ مِنها!!**

فَإِنْ قال قائِلٌ: فَإِنَّ النَّبيَّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقولُ: «**إذا خَرَج ثَلاثَةٌ في سَفَر؛ فَلْيُؤَمِّروا أَحَدَهُم**»[3]؟

فالجَوابُ: أَنَّ هَذا مَقصورٌ عَلَى السَّفَر.

والإمامُ يُعتَبَرُ **أَميرَ المُؤمِنين**؛ فَلَو أَنَّ الإِمامَ أَمَّر عَلَى اليَمَن -مَثَلاً- أَميراً، وَعَلَى مِصرَ أَميراً، وَعَلَى أَرض الحَرَمَين وَنَجد أَميراً، وَعَلَى السّودان أَميراً: [فلا بأْس].

فالبَيعَةُ لأُمَراء الجَماعات تُعتَبَرُ بِدعَةً مِن بِدَع العَصر:

فَهَل كانَت مَوجودَةً عِند **سَعيد بن المُسَيَّب** عِند أَن ضُرِب؟!

---

(١) رواه مُسلِمٌ عن أبي هُريرة.

(٢) رواه الشّيخان عن عائِشَة.

(٣) حديثٌ صحيحٌ؛ انظُر تخريجَه في «السّلسلة الصّحيحة» (١٣٢٢).

أَو عِند **أَنسَ بـن مالِـك** عِنـد أنْ أَراد الحَجَّـاجُ أَن يُهينَـه، وَخَـتَم عَلَى عُنُقِه؟!

أَو عِند **الإِمام مالِك** عِند أَن ضُرِب؟!

أَو عِند **الإِمام الشَّافِعـيِّ** عِند أَن أُتِي بِه وَهو مُسلَسَلٌ بِالحَديد؟!

أَو عِند **البُخاريِّ** عِند أَن أُخرِج مِن نَيسابور؟!

... وَكَثيرٌ مِن عُلَمائِنا ضُرِبوا وَسُجِنوا وَعُذِّبوا، فَـما دَعَـوُا النَّـاس إِلَى البَيعَة.

فَهي تُعتَبَر بِدَعةً مِن بِدَع العَصر [١].

سؤال١٢: هَل مِن مَنهَج السَّلَف **إِثارَةُ العَوامِّ عَلَى الحُكَّام**؟

الجواب: لا؛ إِلاَّ أَنَّني أُريـد أَن تُفَـرِّق بَـين **حُكَّـام العَـصر**، وَبَـين الحُكَّام في **زَمَن بَني أُمَيَّة وَبَني العَبَّاس**، وَتَقرَأَ التَّـاريخ؛ مِـن أَجـل أَن تَعرِف ما قاموا بِه مِن الخَير الكَثير [٢].

---

(١) ولبيـانِ التّفريـقِ العِلْمـي -الـدّقيق- بـين **بيعـات الجماعـاتِ والأحـزاب** -المُبتدَعة-، و**بيعات الدُّول الإسلاميَّة القائِمة** -المُعْتَبَرَة-؛ انظُر كِتابي: «**مسائِل علميّة في الدّعوة والسّياسة الشرعيّة**» -**بِمُراجعة شيخِنا الإمام الألبانِيِّ** -فهو مُهِمٌّ في بابِه-.

(٢) وهذا **تفريقٌ لا يُجْحَد**؛ وصَدَق رسولُ الله ﷺ -القائِلُ-: «**مـا مِـن عـامٍ إلاّ والّذي بعدَه شرٌّ مِنه؛ حتّى تَلْقَوْا ربّكُم**»، رواه البُخاريُّ عن أَنَس.

عَلَى أَنَّنا لا **نُجيز الخُروجَ عَلَى الحُكَّام**؛ لِمَا يَحصُل مِن سَفك دِماء المُسلِمين [١]، وَما حَصَل -مِن قَبلُ- فيه عِبرَةٌ، والنَّبي ﷺ **يَنهانا عَن الفِتَن**.

وَأَنا أَنصحُ طَلَبَة العِلم **أَلاَّ يَشْغَلوا أَنفُسَهُم بِالحُكَّام**، وَأَن يُقبِلوا **عَلَى العلم النَّافِع**.

وَهُم [٢] لا يُشاوِرون أَهلَ العِلم في قَضايَاهُم؛ **فَلِماذا نَشْغَلُ أَنفُسَنا بِهَذا الأَمر؟!**

وَنَحن لا نَدعو إِلَى الثَّورات وَلا الانقِلاَبات.

فَوالله؛ ما نُحِبُّ أَن تَقومَ **ثَورَةٌ** في العِراق؛ لأَنَّها سَتَسفِك دِماء المُسلِمين، وَلا نُحِبُّ أَن تَقوم **ثَورَةٌ** في ليبيا؛ لأَنَّ الدَّائِرَة سَتكونُ عَلَى رُؤوس المَساكين، وَكَذَلِك لا نُحِبُّ أَن تَقوم **ثَورَةٌ** في سوريا؛ لأَنَّ الدَّائِرَة سَتكون عَلَى المُسلِمين.

---

(١) تقدّم بيانُ أنَّ هذا **وجهٌ ثانٍ** في الإنكار.

وأمّا **الوجهُ الأوّل -والأهمّ-**؛ فهو: أنَّ هذا **ليس مِن منهج السّلَف**، وليس مِن طريق أهل السنّة؛ **فتنبَّه!**

(٢) أي: الحُكّام.

سؤال ١٣: ما الضَّابِطُ الشَّرعيُّ لِـ (فِقه الواقِع)؟

الجواب: هو فَهمُ كِتاب الله، وَسُنَّة رَسولِ الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-، وَأَنَّ هَذِهِ الفِتَنَ الَّتي حَدَثَت: بِسَبَب ذُنوبِنا؛ ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ۖ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾، ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرۡيَةً كَانَتۡ ءَامِنَةً مُّطۡمَئِنَّةً يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ﴾، ﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥ ۚ بَلۡدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ. فَأَعۡرَضُواْ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ﴾.

فَما أَصاب المُسلِمين: هو بِسَبَب ذُنوبِهِم؛ ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾، ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا﴾، ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِم﴾.

فَعُرِف مِن هَذا أَنَّ (**فِقه الواقِع**) هو أَن نَنظُر: بِأَيِّ شَيء **حَصَل** لَنا هَذا التَّدَهوُرُ، وَهَذا الفُتورُ؟!

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾.

وَقَد ظَنَّ بَعضُ **المُغَفَّلين** (!) أَنَّ (**فِقهَ الواقِع**) أَن تَعرِف كَم شَوارع باريس! وَكَم شَوارِع القاهِرَة! وَكَم شَوارِع أَمريكا!

وَإِذا لَم تَعرِف **الجَغرافيا** فَما عَرَفتَ (**فِقه الواقِع**)!!

فَأَعلَمُ النَّاس بِـ (**فِقه الواقِع**) هُم أَهل السُّنَّة [(١)]؛ وَعَلَى رَأسِهِم: **الشَّيخ ابنُ باز، والشَّيخ الأَلبانيُّ** -حَفِظَهُما الله-.

فَأَمَّا (**فِقهُ الواقِع**) بمعنى: أَن نَصرِفَ شَبابَنا **إِلَى قِراءَة الجَرائِد والمِجَلاَّت**، وَإِلَى **استِماع الإِذاعات** : [فلا]...

وَلَسنا نُحَرِّمُ عَلَى النَّاس شَيئاً أَحَلَّه الله لَهُم، لَكِنْ؛ أَن نَصرِفَ الشَّبابَ الَّذين يَصلُحون **لِطَلَب العِلم**، نَصرِفُهُم إِلَى التَّمثيليات!! فالَّذي لا يُمَثِّل ما عَرَف **الواقِع**! والَّذي ما عَرَف النَّشيد ما عَرَف **الواقِع**!

---

(١) هُم كذلك -ولله الحمدُ-؛ ولكنْ: أين **المُعْتَبِرُون**؟!
بل أينَ **الصَّادِقون**؟!

والَّذي لا يَعرِف أَنَّ الخُمَيني[1] إِمامُ المُسلِمين (!!) ما فَقُهَ **الواقِع!**

وَبَعد هَذا؛ رَأَيتُ رِسالَةً قَيِّمَةً بِعُنوان: «**فِقه الواقِع بَين النَّظَرية والتَّطبيقِ**»[2] لأَخينا في الله **عَلي بن حَسن بن عَبد الحَميد**؛ نَنصَحُ بِاقتِنائِها وَقِراءَتِها، **فَجَزاه الله خَيراً.**

سؤال١٤: يُقال: إنَّ **سَيِّد قُطب** أَكثَرُ النَّاس في هَذا العَصر بَيَّنَ أَنواعَ التَّوحيد الثَّلاَثَةَ: تَوحيد الأُلوهية، وَتَوحيد الرُّبوبية، وَتَوحيد الأَسماء والصِّفات؟

الجواب: **هَذا لَيس بِصَحيح**؛ فَأَين تَوحيدُ الأَسماء والصِّفات؟!

وَأَين تَوحيدُ الأُلوهية؟!

فَقَد تَكَلَّم عَلَى (**جُزء**) مِن الحاكِمية، **وَغَلا فيها!**

---

(١) **وهو –والله– إمامُ ضلالةٍ!**

(٢) وقد ذكر فضيلةُ الشّيخ مُقبِل –رحمه الله– رسالتي هذه –أيضاً– في كتابِه «غارة الأشرِطة على أهل الجهل والسّفسطة» (٢/ ٢١٨)، وَوَصَفَها بقولِه: «**ما علمتُ لها نظيراً**»؛ فرحمه الله رحمةً واسِعَة.

وانظُر –**لمزيد فائدةٍ**–حولَ هذا الموضوع– كِتابَيَّ: «الردّ البُرهاني» (ص٧)، و«التّنبيهات المُتوائِمة» (ص٤٥١).

وَأين تَوحيدُ الرُّبوبية؟!

لَكِنّ كَونَه أَكثَرَ النَّاس في هَذا العَصر [(١)] يُبيِّن أَنواعَ التَّوحيد: فَلا!!

بَل أَعظَمُ النَّاسِ في هَذا العَصر هُم **رِجالُ التَّوحيد**؛ مِثل: الشَّيخ **ابن باز**، والشَّيخ **الأَلباني**، والشَّيخ **ابن عُثَيمين**، والشَّيخ رَبيع بن هادي، والشَّيخ عَبد المُحسِن العَبَّاد.

وَهَكَذا في اليَمَن: الشَّيخ مُحَمَّد بن عَبد الوَهَّاب، والشَّيخ أَبو الحَسَن المِصري، والشَّيخ عَبد العَزيز البُرَعي -**وَغَيرُهُم** [(٢)] **مِن**

---

(١) ومَعَ ذلك؛ يقولُ (د. سَفَر الحوالي) -هداه الله- في (سيّد قُطب!) -المُتَعَصِّب له **تعصُّباً أعمىً**-: «ما كَتَبَ أَحَدٌ **أكثَرَ مِمّا كَتَبَ** -في هذا العَصْر- في بيان **حقيقة (لا إله إلاّ الله)**... انظُر مِئات الصّفحات مِن «الظّلال» تتحدّث عن هذا الموضوع..»!

فانظُر مَصْدَرَ كلامِه، ونقدَهُ -**وكَشْفَ أمره** -بل أمرهما!- في كِتابي «**الدُّرَر المُتلألِئة بنقضِ الإمام الألبانيِّ فِرْيَةَ مُوافَقَتِهِ المُرجِئة**» (ص١٢-١٩ -فما فوق).

(٢) وقد سُئِلَ فضيلةُ الشّيخ مُقبِل -رحمه الله- في كتابه «تُحفة المُجيب» (ص٦٠)- عن (**العُلَماء الّذين يُنْصَحُ بالرُّجوعِ إليهم**، وقراءة كُتبِهم، وسماع أشرطتِهم)؟

فكان جوابُهُ -رحمه الله- في أوّلِ ما قال-:

«.. منهُم **الشّيخُ ناصِر الدّين الألباني -حفظه الله-، وطَلَبَتُه الأفاضِل**، مِثل:=

المَشايخ(١)- الَّذين قاموا **بِخِدمَة طَيِّبَة لِلسُّنَّةِ**-.

وانتَبِهوا -يا مَعشَر الشَّبابِ-؛ **فَهَذِه مَصيَدَةٌ مِن زَمَن سَيِّد قُطب وَحَسَن البَنَّا -إلَى الآن-!!** يَقولون: الجِهاد في سَبيل الله! **فَيَذهَب الشَّباب السَّلَفي**، وَيُقاتِلون في سَبيل الله، ثُمّ يَدخُلون مَعَهُم في **التَّنظيم!!**

إِذا دَعاكُم مِثلُ **الشَّيخ ابن باز -أَو الشَّيخ الأَلباني-** إِلَى الجِهاد في سَبيل الله -عَلَى أَنَّه **يَجِبُ أَن نَتَأَكَّد**(٢)، حَتَّى وَلَو دَعانا الشَّيخ ابن باز والشَّيخ الأَلباني-...

=الأخ علي بن حسن بن عبد الحميد، و.. و..» إلى آخِرِ من ذَكَرَ.

فالله -تبارك وتعالى- نسألُ أن نكونَ **عندَ حُسْنِ ظَنِّه** -بكرمِه- سُبحانَه- ومَنِّه-.

(١) نسألُ الله -تعالى- أن **يَلُمَّ شَمْلَ إخوانِنا السلفيِّين** -في كُلِّ مكان- وبخاصَّةٍ **في يَمَنِ الحِكْمَةِ والإيمان**-.

وأسألُهُ -سبحانه- أن يهديَهم **لأرشدِ أمرِهم**؛ بأنْ يرحمَ **النّاقدُ** مَن ينقُدُ، -ويُشفِقَ عَليه-، وأنْ يرجعَ **المُخالفُ** إلى الحقّ، ويدعُوَ إليه...

فوالله -الّذي لا يُحْلَفُ إلاّ به- إنّ الحالَ الّذي وصلت إليه الدّعوةُ السلفيّة -**في بعض البِلاد**- مِن التشتُّتِ، **والغُلُوّ** -حالٌ شديدةٌ مِن **الفُرقةِ** والوَهَن... **ولا مُفرِّجَ إلاّ الله.**

(٢) هذه هي **المنهجيَّةُ العاليةُ لِعُلماء أهل السنّةِ**: التثبُّتُ، والتأكُّدُ، والتبيُّنُ؛ حتّى لو كان المتكلِّمُ مِن العُلماء الثّقات:

فهذا التثبُّتُ، **سيزيدُنا ثقةً بِهِ**، ومعرفةً له -بموافقتِهِ الحقَّ-.

وإذا لم يُوافِق الحقَّ؛ **فنتلمَّسُ له صحيحَ الأعذار**، ونُخالِفُ فُتياه -بهذا الاعتِبار-.

فَهَذِه مَسأَلَةُ سَفك دِماء؛ **فَكونوا عَلَى حَذَر**؛ فَهُم[(١)] مُنذ ضَحَّوْا بِشَبابِهِم فِي (حَماة) **لا يَزالون حَذِرين!!**

وَهُم[(١)] إِذا قالوا: **الجِهادُ** فِي سَبيل الله**!!** فَشَأنُهُم مِثلُ ذَلِك الَّذي كان يَخطُب خُطبَةَ العيد، **وَيَنصَحُ النَّاس** بِأَن يَتَصَدَّقوا مِن الأُضحية، فَجاء وَلَدُهُ وَوَزَّع أُضحيتَه، فَجاء والِدُه، وَقال: أَين اللَّحم؟! قال: وَزَّعتُه، قال: كَيف تُوزِّعُه؟!! قال: أَلَم تَقُل لِلنَّاس: يوزِّعون؟**!** فَقال: نَحن قُلنا: **يا أَيُّها النَّاس**، أَو: **يا أَيُّها (نَحن)** [(٢)] ؟!

هَذا شَأنُهُم لِلشَّباب السَّلَفي: جِهادٌ فِي سَبيل الله**!! وَهُم يَستَرِيحون مِن الشَّبابِ السَّلَفي السُّنّي!**

سؤال ١٥: قَولُ ابن عَبَّاس: **كُفرٌ دون كُفر**؛ يُقال: هَذا خاصٌّ بِالدَّولَة الأُمَوية؛ فَهَل هَذا القَول صَحيح؟

الجواب: النَّبيُّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**اثنَتان في**

---

(١) أي: جماعةُ الإخوان المُسلمين!

(٢) يُريد فضيلةُ الشّيخ -رحمه الله-مِن هذا التّمثيل- أنّهم **يحثُّون غيرَهم** على شيء! بينما هُم **يَنْأَوْن بأنفسِهِم** عنه!!!

النَّاس هُما بِهِما كُفرٌ: الطَّعنُ في الأَنساب، والنّياحَةُ عَلَى المَيِّتِ» [١]؛ فَهَل هَذا **كُفرٌ يُخرِج** مِن مِلَّة الإِسلاَم؟ أَم هو **كُفر أصغَر؟**

والإِمامُ البُخاريُّ يَقول في «صَحيحِهِ» [٢]: **كُفرٌ دون كُفر**، وَيَذكُر حَديث: «**إِنَّهُنَّ يَكْفُرْنَ العَشيرَ**».

فالشَّرعُ هو الَّذي بَيَّن أَنَّ هَذا كُفرٌ دون كُفر.

وَأَنا أُريد مِنهُم أَن يَبوحوا بِمِثل هَذا؛ لأَنَّهُم يَذهَبون إِلَى **السّعودية** مِن أَجل المادَّة، وَإِذا رَجِعوا **سَبّوا العُلَماء** [٣]؛ مِثلُ ما كَتَب **الإِخوان المُفلِسون** -قَبْلُ- في جَرائِدِهِم: **الدّين النَّجْدي الجافُّ!** وَهُم يَعنونا، وَيَعنون **النَّجْدِيِّين** [٤] **!!**

---

(١) رواه مُسلِم عن أبي هُريرَة.

(٢) انظُر ما تقدّم (ص٢٦-٢٧)، والحديث في «صحيح مسلم» -أيضاً-.

(٣) وقد **تغيَّرَتْ** نَغَمَتُهُم وَلُغَتُهُم -وأفراخِهِم!-**اليومَ**-؛ فنراهُم(!) ينتسِبونَ إلى **عُلماءِ بلاد الحَرَمَيْن** -أو غيرِهِم-**تلبيساً أو تدليساً**-؛ ثُمّ يُخالِفونهم، **ويُناقِضونَهُم في** أهمّ الأمور وأعظمِها!!!

فحيث طارَ هَواهُم يطيرونَ مَعَه؛ كالإِمَّعَة!!

(٤) أي: دعوة الشّيخ الإمام محمّد بن عبد الوهّاب-الإصلاحيَّة-، وقارن -**للأهميَّة**- بمقدِّمتي على «الأسئلة الشاميَّة»(ص٦٧)-لشيخِنا الألباني -رحمه الله-.

وَإِن كانوا **شِجعاناً**؛ فَلْيَنشُروا مِثلَ هَذا!

فالحَمدُ لله؛ فَرقٌ بَين شَخص **جُويهِل**، وَبَين **عالِمٍ مُبَرِّز** مِثل الشَّيخ ابن باز؛ فَهو يَرَى أَنّ **الاصطِدامَ بِالحُكومَة لا يُؤَدّي غَرَضاً**، وَرُبَّما تَكونُ المَفسَدَةُ **أَكثَرَ** مِن المَصلَحَة؛ فَهو يَمشي مَعَهُم، **وَيَنصَحُهُم في حُدود ما يَستَطيع** -حَفِظَه الله-تَعالَى-، وَإِذا لَم يَستَطِع؛ فَيَكونُ لَه **عُذْرٌ**[1] عِند الله-عَزَّ وَجَلَّ-.

سؤال١٦: يُقال: إِنَّ **المُجاهِر** بِالمَعصية يُعتَبَر **استِحلالاً**، وَدَليلُ ذَلِك: قَولُه -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-: «**كُلُّ أُمَّتي مُعافًى؛ إِلاَّ المُجاهِرينَ**»[2]؟

الجواب: الَّذي يَأخُذ عَلَى النَّاس ضَرائِب وَجَمارِك أَو غَير ذَلِك، أَو امرَأَة تَخرُج كاسيةً عاريةً؛ فَهَل تَعُدّون هَذا **كُفراً** أَم لا -عَلَى **قَواعِد أَهل السُّنَّة** الَّتي يَدعَمُها الدَّليلُ-؟

---

(١) هذا هو النهجُ **المَرْضِيُّ** الّذي يُحافِظُ فيه **أهلُ العلمِ الرَّبَّانيُّونَ** على دينِهِم ودُنياهُم -ضِمنَ الأحكامِ والمقاصِدِ **الشرعيَّة**، والقُدُراتِ والوقائِعِ **المادِّيَّة**-.

وما يُخالِفُهُ: فَنَهْجٌ **مَرَضِيّ**!

(٢) رواه الشّيخان عن أبي هُريرَة.

وَإِن كُنتَ -يا عَبد الله- **تَقبَلُ نَصيحَتي** (١)؛ فاذهَب إِلَى **الشَّيخ ابن باز والشَّيخ الأَلباني**، **وَخُذ** كِتابَك، **واجْثُ** عَلَى ركبَتِك، **واقتَرِب** مِنهُم، **واستَفِد** مِن عِلمِهِم.

فَأَنت -الآنَ- خارِجيٌّ مُعتَزِليٌّ شيعيٌّ؛ فالمُعتَزِلَةُ هُم الَّذين **يَحُثُّون النَّاسَ عَلَى الخُروج عَلَى الحُكَّام** - وَكَذَلِك الشِّيعَة-!

أَمَّا أَهلُ السُّنَّة؛ فَإِنَّهُم يَصونون دِماءَ المُسلِمين، **وَيَبتَعِدون عَن الفِتَن**.

سؤال ١٧: هَل **عَدَمُ تَكفيرِكُم** لِلَّذين لا يَحكُمون بِما أَنزَل الله: يُعَدُّ **دِفاعاً عَنْهُم**، وَمُجادَلَةً عَنهُم؟!

الجواب: لَسنا **نُجادِلُ** عَن أَصحاب **الباطِل**:

---

(١) أين هو -ذا- الّذي يسمعُ النّصيحةَ -**اليومَ**-؛ فضلاً عن أن **يقبلَ** بها، أو يتجاوبَ معها، أو **يُذْعِنَ** إليها؟!

لا نرى عند أكثرِ أولئك النَّفَر -**المُخالِفينَا**-هداهُم الله- إلاَّ **الصّدودَ** والإعراضَ، **والطّعنَ** والتّشكيكَ، **والغمزَ** واللَّمزَ!!

فأين هُم مِن **الحقِّ**؟! بل أين هُم -أصلاً- **مِن مُقابَلَةِ أهلِه**؟!

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾...

فالَّذي هو كافِرٌ -**يُكَفِّرُه الله وَرَسولُه**-: مَن **استَحَلَّ** ما حَرَّم الله؛ وَلَم يَكُن **جاهِلاً**، وَلا **مُكرَهاً**، وَلا **مُتَأَوِّلاً**؛ فَإِنَّه يَكفُر؛ فَإِنَّ الله -عَزَّ وَجَلَّ- يَقول في كِتابِه الكَريم: ﴿وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡ﴾.

فَنَحنُ لا نُجادِلُ عَن أَهل الباطِل [1].

لَكِنَّ العِبارَةَ الَّتي اتَّخَذوها [2] وَسيلَةً **لِتَكفير المُسلِمين** عِبارَةٌ مَرفوضَةٌ؛ وَهي: (**مَن لَم يُكَفِّر الكافِرَ؛ فَهو كافِر**)؛ فَتَختَصِمُ أَنت وَهو في حَاكِمٍ -**أَنت تُنكِرُ عَلَيه**-!

والحُكَّامُ شَأنُهُم شَأنُ أَفراد المُجتَمَع [3]؛ فَمَن بَلَغ **حَدَّ الكُفر**؛ فَلا نُجادِل عَنه، وَمَن لَم يَبلُغْ **حَدَّ الكُفر**؛ فالنَّبيُّ -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم- يَقول: «**مَن قال لأَخيه: يا كافِر؛ فَإِن كان كَما قال؛ وَإِلاَّ رَجَع عَلَيهِ**» [4].

---

(١) وفي «الأسئلة الشّاميّة» (ص٥٦) جوابٌ آخَرُ -**نفيسٌ**- لشيخِنا الإمام الألبانيّ -تغمّده الله برحمتِه- في المسألةِ نفسِها؛ **فانْظُرْه**.

(٢) أي: **الحِزْبيُّون، والتّكفيريُّون**.

(٣) إذْ لا فَرْقَ -**مُؤَثِّرٌ**- إلاّ بِحَسَبِ كِبَرِ **المسؤوليَّة** -مِن حيثُ عِظَمُ الإثمِ، والذّنبِ، والمعصيَةِ-.

أمّا حدُّ التّكفير -وضابطُهُ-: فواحِدٌ.

(٤) تقدّم تخريجُهُ (ص٣١).

فَهَذِه القاعِدَةُ اتَّخَذوها (١) ذَرِيعَةً **لِتكفيرِ المُسلِمين: (مَن لَم يُكَفِّر الكافِرَ؛ فَهو كافِر)**؛ فَيا أَيُّها **الجُهَلاء والحَمْقى** -بَل يا أَيُّها **الآلاتُ لِضَرب الإِسلاَم!**-: يَنبَغي أَن تَعلَموا أَنَّ مَن لَم يُكَفِّر الكافِرَ -(الَّذي هو **مُتَّفَقٌ عَلَى كُفرِه**-مِثل اليَهودي والنَّصراني الَّذين قَد كَفَّرَهُم الله في كِتابِهِ-): [فهو كافِرٌ].

والَّذي **يَصطادونَه**: هو الشَّخصُ **المُتَحَمِّسُ** لِلدّين-**عَلَى جَهل**-!

وَأَنا **أَتَحَدَّاهُم** -مِصريَّهُم وَسودانيَّهِم وَيَمَنيَّهُم وَكويتيَّهُم وَجَزائِرِيَّهُم- أَن يَأتوا **بِعالِمٍ مِنهُم!!** وَهُم يَقولون: إِنَّهُم حَريصون عَلَى أَن يَكون بَينَهُم عالِمٌ(٢) !

عياذاً بِالله مِن أَن يوافِقَكُم عَلَى دَعوَتِكُم [عالِمٌ]، وَيَكونَ كَلباً مِن

---

(١) أي: **الحِزبيُّون، والتّكفيرِيُّون.**

(٢) **وإلى الآن**: هُم كذلك! **والتحدِّي لا يزالُ قائِماً!!**

«.. حتّى إذا لم يَبْقَ عالِمٌ **اتَّخَذَ النّاس رؤوساً جُهّالاً**؛ فاسْتَفْتَوْهُم، فأفْتَوا بغيرِ علمٍ: **فضلُّوا وأضلُّوا**» -متّفق عليه-.

هذا -**اليومَ**- حالُهُم.

فماذا سيكونُ -**غداً**- مآلُهُم؟!

كِلاَب النَّار يَوم القيامَة [١]، وَيَمرُق مِن الدِّين كَما يَمرُق السَّهم مِن الرَّمِيَّة!!

فَيَنبَغي عَلَى المُجتَمَع أَن **يَحذَر** مِنكُم، **وَيُحَذِّر** مِنكُم [٢].

وَأَنا أَعجَبُ؛ فَهُم يُكَفِّرون الدُّعاةَ إِلَى الله، وَيُكَفِّرون المُسلِمين [٣]، وَيَكونون **آلاَتٍ لِلحُكومات** لِضَرب الدَّعَوات.

وَرَبُّ العِزَّة يَقولُ في كِتابِه الكَريم: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، وَيَقولُ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾.

وَهَكَذا أَهلُ السُّنَّة -حَفِظَهُم الله-؛ فَهُم الَّذين **يُواجِهون أَهلَ الباطِل مِن جَماعَة التَّكفير**.

---

(١) كما في قولِهِ ﷺ: «**الخوارِجُ كلاب النّار**» -كما في «السنَّة» (٩٠٤)، و(٩٠٥) -لابن أبي عاصِم-.

(٢) انظُر رِسالتي «**كلمة تَذْكير بمفاسِدِ الغُلُوّ في التّكفير، وما يُنتِجُهُ مِن أثرٍ خطير: كالتّدمير والتّفجير**» (ص١٠-١٤).

(٣) وأفراخُهُم -**اليومَ**- لا يفعَلون فِعْلَهُم بصورةٍ مُباشِرة!؛ وإنْ كانوا -**مِن حيثُ النّتيجةُ والأثَرُ**- قريبين منهم -**جِدًّا جِدًّا**-!!!

وَلا تَظُنَّ أَنَّنـي **أُقِـرُّ الجَماعـاتِ الأُخـرَى**؛ فَأَنـا أَعتَبِرُهـا **نَعَـراتٍ** جاهِليةً، **وَفِتنَةً** (١) مِن قِبَل أَعداء الإِسلاَم؛ **لِيُفَرِّقوا** جَمع المُسلِمين.

فَأَقولُ **لِجَماعَة التَّكفير**:

يَجِب أَن **يَتوبوا** إِلَى الله -عَزَّ وَجَلَّ-، وَأَن يَسأَلوا أَهلَ العِلم، وَرَبُّ العِزَّة يَقولُ في كِتابِه الكريم: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ فَتَجِدُ أَحَدَهُم إِذا قُلتَ لَه: ما دَليلُك عَلَى رَفع اليَدَين؟ قال: **لا أَدري!** أَو تَقول لَه: ما دَلِيلُكَ عَلَى السُّجود عَلَى الأَعضاء السَّبعَة؟ قال: **لا أَدري!!**

ثُمَّ بَعد ذَلِك: يُنَصِّبُ نفسَه لِتكفير المُسلِمين!!

فَمَهلاً -**يا أَيُّها الجويهِلُ**-؛ كَيف تُنَصِّبُ نَفسَك **لِتَكفير المُسلِمين؟** **فَإِنَّك** -بِفِعلِك هَذا- **تُقِرُّ أَعيُنَ الشُّيوعيِّين**، والبَعثيِّين، والنَّاصِريِّين، والحُكومات؛ بَل وَأَعيُنَ أَعداء الإِسلاَم؛ **تُفَرِّق جَمعَ المُسلِمين**.

وَسَيَذوبون كَما ذاب شَبيبٌ، وَنافِع بن الأَزرَق، وَعِمران بن حِطَّان -وَغَيرُهُم مِن رُؤوس الخَوارِج (٢) -!

---

(١) **الحقُّ** -والله- **ثقيلٌ**؛ لكنّه مريءٌ....

(٢) **وأفراخُهُم** -**المُعاصِرون**- **مِثلُهُم**؛ مِن أمثال سيّد **قُطب**، ومَنَ تَبِعَهُ؛ مثل:=

وَسَيَذوبُ **الجُهَلاءُ** -ها هُنا-، **وَتبقَى** سُنَّةُ رَسول الله -صَلَّى الله عَلَيه وَعَلَى آلِه وَسَلَّم-.

وَأَين توجَدُ **جَماعَةُ التَّكفير** -مِن أَجل أَن **يُحَذَّر** مِنهُم-؟!.

وَلَيسوا أَهلاً لِلمُناظَرَة؛ فَإِنَّهُم **سَيَذوبون** -إذا قام أَهلُ السُّنَّةِ بِما **أَوجَب الله** عَلَيهِم مِن **التَّعليم**-.

وَقَد تَكَلَّمنا مَعَهُم؛ **فَكانوا يَقطَعون عَلَينا الكَلاَم، وَيَرْفَعون أَصواتَهُم**[1]، شَأنُهُم كَما قال كُفَّارُ قُرَيش: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾.

سؤال١٨: هل مانِعُ الزَّكاةِ يكفُر -**ولو صلَّى وصام**-؟

الجواب: لا يكفُر إلاَّ إذا كان **جاحداً**[2]؛ فأبو بَكر ما قاتَل بعضَهم

=شُكري مُصطفى!

ثُمَّ -آخِراً!- دُعاة **المنظومة (المُعاصِرَة!) -المشاهير!!-**: كـ: **أبي محمّد المقدِسيّ**، **وأبي** قتادة الفلسطينيّ، **وأبي** حمزة المِصريّ، **وأبي** بصير السُّوريّ، و.. و..!!!

أَلْقَابُ مملكةٍ في غير موضِعِها كالهِرِّ يَحْكي انْتِفاخاً صَوْلَةَ الأَسَدِ!

(١) هكذا يفعلُ (!) مَن **يقبلُ المواجهةَ** منهُم -وهُم قليلٌ-!

وأمَّا **أكثرُهُم**: فيرفُضون -أصلاً-، **ولا يقبلون!!**

(٢) **هذا حُكْمٌ أَغْلَبيٌّ**؛ ولا يَلْزَمُ مِنه -ألبتّة- (**حَصْرُ الكُفْرِ بالجُحودِ**)، أو (نَفْيُ=

على أنَّه **كافرٌ**، ولكنَّه قال: لو منعوني عَنَاقاً كان يدفعونه إلى رسول الله -صلَّى الله عليه وعَلى آلِه وسلَّم- لقاتَلْتُهُم عَليه (١).

=**ما عَدَاه)** -كما توهّمه- **أو أوهمه!** -بعضُهُم!!-.

ومِثلُـهُ -تقريبـاً-: قـولُ سـماحةِ أُسـتاذِنا الـشّيخ ابـن عُثيمـين-رحمـه الله- في «تفسيرِه» (١/ ١٤٠): «**أساسا الكُفرِ: الاستِكبار والجُحود**».

نعم؛ الأَوْلى البيانُ والإيضاحُ.

وانظُر -**لبيانِ سائر أنواع الكُفر**-كِتابَيّ: «**صيحة نذير بخطر التّكفـير**» (ص٤٦-٤٩/ سنة ١٤١٧هـ)، و«التّبصير بقواعِد التّكفير» (ص٦٥-سنة ١٤٢٤هـ) -**وتنبّه لتاريخَي النَّشْرِ**-!!

(١) رواه البُخاريُّ ومسلمٌ.

وانظُر مُناقشةَ هـذهِ المسألِة، **وذِكـرَ الـرّاجِحِ -فِيهـا-** في «الأسـئلة النّجديَّـة» -كاملةً-للشيخِ ابنِ باز-وتعليقي عليها-.

وأخيراً أقول: هذا مـا يـسّره الله -تعـالى- في ضـبطِ هـذه الرّسـالةِ، وتَنْـسيقِها، والتّعليق عليها....

قالَهُ بِلِسانِه، ورَقَمه بِبَنانِه:

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

-عفا الله عنه-بمنِّه-

وذلك بعدَ عِشاءِ يومِ الجُمعةِ، لأربعةِ أيّامٍ بَقِيَت مِن شهر جُمـادى الآخِـرة، سـنة ١٤٢٥هـ.

والحمدُ لله -**أوّلاً وآخِراً، ظاهِراً وباطِناً**-.

المحتويات

* * * * *